

بالمغرب؛

- مشروع قانون رقم 17.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية في ميدان تسليم الجرمين الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار؛

- مشروع قانون رقم 22.15 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار؛

- مشروع قانون رقم 23.15 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في المجال الأمني، الموقع بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار؛

- مشروع قانون رقم 35.15 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب، الموقعة بالدر البيضاء في 17 مارس 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما توصل السيد رئيس مجلس المستشارين باعتمادات مكتوبة من عدد من السادة المستشارين عن حضور أشغال الجلسات العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 21 يوليوز 2015، ويتعلق الأمر بالسيدات والسادة: غامري خديجة، عادل المعطي، أحمد بنيس، نبيه لحسن، محمد أقييب، محمود عرشان، حسن ألكليم، محمد أبو الحدادي، المهدي عثمان، سعاد لغماري، عياد الطيبي، عبد الحميد فاتحي، الصادق الرغيوي، عبد اللطيف أعمو، حسان بركاني، الحفيظ أحتيت، فريدة النعيمي، لحسن بلمقدم، عبد الله المظفار، لحسن بوعود، عبد الكبير برقية، الحو المربوح، عبد الحميد احسيسن، مولاي امحمد المسعودي، عبد الرحيم عماني، جمال الدين العكرو، محجوب الصخي، محمد الزعيم، امبارك النفاوي، عبد الوهاب بلقيع، عمر حداد أحمد بابا، أهل أحمد ابراهيم مامي، محمد كافي الشراط، محمد يرعاه السباعي، ناجي فخاري، نعم ميارة، بنجيد الأمين، محمد العزري، عبد الغني مكاي، لحسن بلصري، حفيظي سلامة.

كما نخب المجلس الموقر، أننا سنكون مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية على موعد مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على عدد من النصوص الجاهزة.

من جهة أخرى، سيعقد المجلس جلسة عامة يوم غد الأربعاء 22 يوليوز 2015، على الساعة الرابعة بعد الزوال، ستخصص لمناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان طبقاً لأحكام الفصل 160 من الدستور، ويوم الخميس 23 يوليوز 2015 على الساعة الثالثة زوالاً، سيعقد المجلس جلسة عامة أخرى مخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول "الحكامة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية"، طبقاً لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور.

محضر الجلسة رقم 1030

التاريخ: الثلاثاء 4 من شوال 1436 هـ (21 يوليوز 2015 م)

الرئاسة: المستشار السيد الشيخ أحمدو ادبا، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعتان وستة دقائق، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثالثة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد الشيخ أحمدو ادبا، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هاته الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد محمد عدا، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

طبقاً لأحكام المادة 175 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نعلن عن توصل المجلس من مجلس النواب، بتاريخ 15 يوليوز 2015، بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 80.14 يتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى؛

- مشروع قانون رقم 05.15 يوافق بموجبه على اتفاقية من ميناماتا بشأن الزئبق، الموقعة في 10 أكتوبر 2013 خلال المؤتمر الدبلوماسي المنعقد بكمو موطو (اليابان) من 7 إلى 11 أكتوبر 2013؛

- مشروع قانون رقم 08.15 يوافق بموجبه على اتفاق المقر الموقع بالرباط في 24 نوفمبر 2014 بين حكومة المملكة المغربية واللجنة الدولية للصليب الأحمر؛

- مشروع قانون رقم 12.15 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 24 سبتمبر 2014 بين حكومة المملكة المغربية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بشأن مكتب وأنشطة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

المؤسسات الخصوصية، مقابل 4% من المؤسسات اللي هي رسمية، هاذيك المؤسسات الخصوصية كنعطها دعم، وهاذ الدعم ارتفع يعني من 3 ملايين درهم لـ 300 مليون درهم الآن، وكيشمل المواد ديال الغذاء والمطاعم والمواد التربوية والمواد ديال الإعلاميات، وكيشمل مكافآت التقييم عليه، من 1000 درهم في الطور الأول إلى 4000 درهم في الطور النهائي، شريطة أنه يخضع القانون، ويبقى يعني خاضع للبرامج اللي كنعطوها على أساس ما يكونش التعليم الديني يعني مطية لأفكار يعني غير موافقة مع الثوابت ديالنا.

هذا هو التعليم الخصوصي، يعني التعليم العتيق تعليم خصوصي بالدرجة الأولى تدعمه الوزارة على الشكل اللي قلت لكم، واللي اخطينا فيه واحد الخطوات كبيرة، والحمد لله في شراكة مع يعني الأطراف المعنية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد المستشار.

المستشار السيد جمال السكاك:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات وعلى هاذ المعلومات الكافية، بأن الوزارة ديالكم الحمد لله غادية في هاذ.. ومع التعليم الخصوصي، غير هو اللي تنطلبو منكم، السيد الوزير، واحد المزيد من الدعم لهاذ التعليم الخصوصي، لحقاش هاز واحد الفئة اللي هي العتيق، هاز واحد الفئة اللي هي تنفك اشوية على اسميتو، وتنطلبو منكم المزيد من الدعم، السيد الوزير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

هو يعني الحيوية ديال هاذ التعليم، السيد المستشار، هو أنه ابغينا نحافظو على مكتسبات ديالنا فيه، بمعنى واحد التعليم متين، رصين في اللغة العربية والعلوم الشرعية، وفي نفس الوقت المحافظة على الحصون ديال الهوية الثقافية الدينية ديالنا المتمثلة في مذهب السنة والعقيدة الأشعرية والمذهب المالكي والتصوف السني. هاذ الأمور الحمد لله راها مضمونة، كاي شذوذ وبعض الاختلالات، را احنا في جهاد في كل الميادين.

ثم هذا من الخصوصيات ديالو أن الطلبة كلهم كياخذوا المنح، بما فيهم التلاميذ ديال الابتدائي، وإذا لقينا المزيد، غير كاي هاذ الالتباس أنه خصنا نترسموه. يا سيدي، اتما أساسا في واحد التعليم خصوصي، والترسيم راه اللي كي عمل بشرط يتوفر على المؤهلات، كترقبو المؤهلات، ما يقريش فيه أي كان، راه كيمتتع بنفس يعني اللي كيجولها له القانون وحسب الميزانية ديالنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

أستهل جدول أعمال هاته الجلسة بالأسئلة الموجهة للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، والسؤال الأول حول أساتذة التعليم العتيق، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد جمال السكاك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

لقد نص البرنامج الحكومي بكل صراحة إلى أن الحكومة ماضية في تطوير التعليم العتيق وعصرته من خلال ضمان حقوق العاملين في إطار إقرار شراكة فاعلة، كما ساهما مضمون البرنامج الحكومي، وفق برامج مندمجة بين وزاراتكم ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني.

السيد الوزير المحترم،

إلى حدود اليوم، بعد مرور سنتين ما يقرب على هذا البرنامج الذي صادق عليه البرلمان بالأغلبية، أسألكم: أين وصل هذا المشروع؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكركم، السيد المستشار، على سؤالكم. غير أنا ابغيت نبه، التعليم العتيق ما عندوش علاقة بالبرنامج اللي تذاكرتو عليه، فهو كيسيرو القانون المرجعي ديال 13.01 اللي طلب في 2000 باش المؤسسات الحرة اللي هي خصوصية ديال التعليم العتيق ديال القبائل، وبالخصوص أنها تنظم للمنظومة التربوية كما يعني حسب هاذ القانون، ومقابل ذلك تتمتع بامتيازات، وهاذ القانون صدر المرسوم ديالو في 2006، والحمد لله الآن أكثر من 90% من المؤسسات انضمت له.

وهو يعتبر أن المؤسسات المنتسبة إليه تفوق يعني 96% من

التجمعات القروية 486. قطعنا شوط في هاذ الشي هذا، ولكن عندنا مشكل الأماكن المهدة بالسقوط اللي مسدودة، وعندنا طلب على الزيادة في المساجد.
احنا كتمشوا مع الإمكانيات اللي عندنا وباجتهادات كبرى، ويتعاون وتفهم من لدنكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد التلاوي:

السيد الوزير،

احنا بكل صراحة ابغينا المعايير، والمعايير اللي كينص عليها كذلك القوانين التي يجري بها العمل، وخصوصا عندكم غير بالجريدة الرسمية اللي العدد ديالها 5513، اللي صدرت في 12 أبريل 2007، اللي كتنظم واحد اللجنة، اللي المادة 2 كتقول أن: "خلافاً لأحكام المادة... إلخ، تنظم لجنة فيها ممثلي القطاعات الوزارية التالية: رئيس المجلس الإقليمي المعني بالأمر، رئيس المجلس الجماعي المعني بالأمر، رئيس المجلس العلمي المعني بالأمر، ثلاث شخصيات على صعيد العمالة أو الإقليم المعني بالأمر مشهود لها بالإسهام الفعلي في مجال العمل الخيري... إلى آخره.

يرأس هذه اللجنة رئيس المجلس العلمي باش كتعطى الرخص".

إلا أنه نقاجاً في مدينة الدار البيضاء، بعض الأشخاص، ساحمهم الله، تيعيشوا في العشوائية، امشوا حصلوا على واحد الرخصة من الجماعة الحضرية لتوسيع مشروع ديال واحد المحطة ديال البنزين، ويقول هنا تغيير محطة خدمة نوع إفريقياً والتجارات المرتبطة بها وإلى آخره مع بيت للعبادة، البيت للعبادة واخداو عليه رخصة، ها اتنا، السيد الوزير، شوفوا بيت للعبادة كيفاش ولي؟ هذا بيت للعبادة، ها هو، البيت للعبادة ولي مسجد بلا اخبار العمالة، بلا اخبار المجلس العلمي ديالكم، بلا اخبار حتى واحد، وخدام كيتبني.

احنا غنسلموك ملف في هاذ الموضوع، لأن هاذي قضية خطيرة جدا، والبناء خدام، السيد الوزير، ها الملف اللي غنسلموك، ها الصور ديال البناء، ها الأولى، ها الثانية، ها الثالثة، على عينك يا بن عدي، لا رخصة ديالكم، لا رخصة ديال قانون التعمير، وما اعرفناش هاذ التمويل امين جاي، حتى التمويل ما عارفينوش امين جاي، لأن وزارة الأوقاف عندها قوانين وضوابط، أنا لا أنكر ذلك، ولا أشك في ذلك، منها الأشياء اللي كيخصنا نعرفو هو التمويل، اشكون اللي كيجول هاذ الشي؟ وامين جاي؟ ومن هنا كيدور التطرف.

ولهذا، السيد الوزير، اتنا كما قلتو دابا عاد ماشي الحكومة اتنا، الله يخليكم أنا غادي نسلمكم ملف متكامل لدرجة ما بدا هاذ الشي، الشركة

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه خريطة المساجد بالمدن والقرى. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد التلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

من الناحية الجغرافية، يعرف انتشار المساجد اختلالاً في التوزيع حسب الجهات، وتظل مدينة الدار البيضاء من المدن التي تعرف خصاص في المساجد، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار أماكن وفضاءات للصلاة في جل الأحياء البيضاء.

مما يدعوننا، السيد الوزير، لمساءلتكم حول التدابير والمعايير المتخذة من طرف الحكومة لمراقبة الأماكن المخصصة للعبادة.
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

غير باش نوضح واحد المسألة.. أولاً، شكرا لكم السيد المستشار.

يعني إيلا كان شي نقص، ما تحملوهش للحكومة، حملوه لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الحكومة كتندعم هاذ الوزارة، ولكن ما هياش مسؤولة على الأخطاء ديالها، بمعنى في إطار يعني تعليمات ديال سيدنا الله ينصرو ولا الميزانية ديالنا والجميع كتمشيو على الخطة اللي رسمها لنا. فلذلك، فالحكومة تقصو عليها من هاذ الوزر هذا، حاسبونا عليه.

فيما يتعلق بقضية الأماكن ديال العبادة في الدار البيضاء، طبعا، هناك تاريخ في الدار البيضاء، هناك منطقة صناعية وإدارية وكذا، ما فيياش المساجد، الأمر لم يعد كذلك، الدار البيضاء من المدن اللي فيها واحد الكثافة، وعندنا خريطة ديالها، يمكن تدوزوا نعطيا لكم، دقيقة، أشنو المساجد، وفين كين ديال الخصاص، وأشنو هي الكثافة، وأشنو هي المسافة بين المسجد والناس... إلى آخره، هي نموذجية عندنا فيما يتعلق بالخريطة.

وابغيت نقول بهاذ المناسبة، وزارة الأوقاف كتسير هاذ القطاع وغيره، المساجد وغيره، بتقنيات كبيرة، تكنولوجيا كبيرة، وبتدبير يعني راق، ماشي مسألة ديال كذا.

فلذلك، عندنا واحد الأطلس ديال المساجد، وعارفين الخصاص، يعني أشنو خصنا، خصنا في 2006 الحاجيات كانت 344 مسجد في الأحياء الهامشية الخاصة، الأحياء الجديدة 347، الأحياء الحضرية الأخرى 178،

الحاصل في صرف كافة تعويضات القيمين الدينيين، أم سيستمر الوضع على ما هو عليه؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

إذا كان هذا إمام جديد، بمعنى أنه وضعيتو في طريق المعالجة وما خصهاش تستمر سنة كاملة، غنشوفو أشنو السبب؟ إذا كان إمام في مسجد وانتقل إلى مسجد، وهاد الشي كيوقع لنا، فمعناه كيخص الإدارة تتعرف على أن هاد السيد اللي كان في المحل كيأخذ واحد المكافأة، انتقل لمحل آخر، لذلك انقطعت عليه.

يعني إذا كانت حالة هادي مسألة ولا جوج حالات ولا عشرة راه كنعالجوهم، ولكن فيما يتعلق كما قلتو هناك مجهود، ونحن لسنا راضين على ما وصلت إليه هذه المكافآت بالرغم من أنها انتقلت يعني الغلاف المالي ديال مكافآت القيمين الدينيين، انتقل في 2004 يعني من 60 مليون درهم للمليار و128 مليون درهم في 2014، هذا مجهود كبير وغير كاف، ثم هنالك الحمد لله تغطية صحية للأئمة كلهم، ثم هنالك الجانب الاجتماعي اللي كنقوم به مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين، هذا كله قليل في حق هؤلاء، ونحن متفقون معكم، لكن احنا كنتدرجو، الوعي موجود، والتعاون كذلك راه موجود الحمد لله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.. اشوية ديال الهدوء الله يخليكم.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الوزير.

باسم الفريق الاشتراكي كنشكروكم على المعالجة المسبقة التي ستقومون بها على الاختلالات التي هي كايته. احنا، السيد الوزير، الفريق الاشتراكي توصل بملف متكامل حول وضعية مجموعة من القيمين الدينيين بإقليم وزان، حمة طنجة-تطوان، على مستوى المندوبية كاي بعض الإمام كيمشي ويحي كيقولوا لو الملف ديالك تلف، واحد.

كاي اللي عام، شهر 6/2014 لشهر 6/2015 ولازال لم يتوصل، بما أن اتم الآن اعطيتو وعد، احنا كنشكروكم على هاد الوعد، ومستعدين كعقير نزودوكم أو تعطيو التعليقات ديالكم للمندوبية نعطيهم هذا الملف قصد حل هاد المعضلة، اعلاش كنقول معضلة؟ لأنه، السيد الوزير المحترم، إلى كان القاضي لا يمكن أن يقضي وهو غضبان، فكذلك الإمام لا يمكنه أن

اللي واخدة هاد المشروع هربت، ها هي آش كنقول: Contenu de vos conditions...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

المستشار السيد سعيد التلاوي:

هاهو هو كيريزيلي (résilier le contrat) ديالو وكيرب. أنا غنعطيك ملف، السيد الوزير، باش تبحتوا في هاد الموضوع، لأن العشوائية.. وراه كيني جامع، وما كاينش اللي كيدوي معه.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت. تفضل، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم،

النص القانوني اللي استشهدتو به كيدل على أننا، الحمد لله، ما خليناش هاد القطاع هذا في فراغ قانوني ولا في فوضى، بل كينظمو القانون. كيتي اللي كيخالف القانون، راه كايته الضوابط القانونية لمخالفة القانون، إلى اعطيتي هاد الحالة الخاصة، طبعا السلطات المحلية هي الأولى، وغادي يكون واحد البحث، وإلى كانت فيه شي مخالفة للقانون، ولا سيما عن طريق انتحال بناء مسجد، أنا لا أعلم يعني أشنو هي الحالة، راه غادي يترتب عليها ما يترتب من الجزاء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه تعويضات القيمين الدينيين. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل السيد العلمي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

مشاريع الإصلاح المرتبطة بالشأن الديني تحتل أولوية بالنسبة للدولة على اعتبار المكانة التي تحتلها هاته المشاريع، ورغم الجهود التي تقومون بها من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية للقيمين الدينيين وتطويرها بكيفية دائمة ومنتجدة، باعتبارهم النواة الأساس لأي إصلاح يراد تحقيقه في هذا المجال، لازال بعض القيمين الدينيين ينتظرون صرف تعويضاتهم ومنهم لمدة تقارب السنة، السيد الوزير المحترم.

فهل ستعمل وزارتم على تسريع مسطرة الاستفادة ومعالجة التأخير

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة. وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، وموضوعه المحافظة على النسيج العتيق بالمغرب. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الوزير المحترم،
السادة المستشارين،
السيد الوزير،

يشهد النسيج العمراني للمدن العتيقة بالمغرب أوضاعا متدهورة بسبب حالات التزدي التي أصححت عليها الفضاءات والآثار العريقة الصامدة، والتي أصححت مع مرور الزمن تعيش احتضارا بطيئا، وتحولت إلى أعمدة أو جدران مائلة ومتداعية للسقوط.

لذلك، السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات والتدابير المعتمدة من طرف وزاراتكم للمحافظة على هذه الأنسجة العتيقة ببلادنا؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد إدريس مرون، وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا كنتفق معك على أنه كائنة إشكالية في 30 ولا 31 مدينة عتيقة عندنا في المغرب، لأن هي كتمثل ما يفوق من 200 ألف دار، والتي هي فيها أيضا أكثر من 20 ألف ديار التجهيزات الثقافية والاجتماعية، إلى غير ذلك، وفيها ما يقترب من 20 ألف دار التي هي آيلة للسقوط.

في إطار القوانين الجاري بها العمل، كين مجموعة ديار القوانين التي هي كتعمل على المعالجة على هاذ الشيء؛ نبدأ من الميثاق ديار الجماعات المحلية، رئيس الجماعة عندو الحق، بل واجب عليه أنه لما يشوف شي بناية من البنائيات متضررة وآيلة للسقوط أن يأخذ المبادرة لإخبار صاحبها من أجل إصلاحها، وإذا تعذر ذلك فيقوم بالعمل في بلاصتو وعلى نفقة الغير، السيد صاحب البيت.

كذلك فيما يتعلق بوزارة التعمير، عندها مجموعة ديار الآليات التي هي كتعمل من حيث التعمير، تحديد المناطق التي هي فيها ضرر، كذلك في إطار التصاميم الخاصة بالمدن العتيقة هناك تغطية تكاد تكون شاملة، وصلنا

يوم المسلمين والمواطنين وحتى ذلك 2000 أو 3000 درهم أو 1500 اللي كياخذها باش يصرف بها على وليداتو ما كيتوصلش بها، ويجي للمندوبية ويقولوا لو الملف ديالك تلف. فأعتقد، السيد الوزير، هاذ بيروقراطية الإدارة ينبغي أن ترتفع، تيصصو يزول.

التقطعة الثانية، السيد الوزير، وأتمنى نلقى عاود ثاني شي واحد من طرفكم هو أن هاذ المكافآت، المواطنين يتساءلون عن المعيار، مثلا تتلقى مسجد داخل واحد القبيلة كيعود على 50، 60 سنة الإمام ديالو كيشد 1500 درهم، وواحد المسجد جديد الإمام ديالو كيشد 3000 درهم، ابغينا نعرفو هاذ المعيار ديال المكافأة على أي أساس؟ على أساس الشهادة أم على أساس التكوين أو الإجازة أو عدد السكان؟ يعني كيخلق واحد البليلة. وبالتالي، احنا لسان حال المواطنين، أتم كتدبروا هاذ القطاع كحكومة، ابغينا نعرفو، السيد الوزير المحترم، أساس التفرقة بين التعويضات اللي كياخذوها التقيمين الدينيين داخل الإقليم، داخل نفس القيادة وأحيانا داخل نفس القبيلة، مثلا عندنا 4 المساجد إمام كيشد 3000 درهم وواحد 1500 درهم، ابغوا المواطنين يعرفوا السبب ديال التفرقة.
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم،

فيما يتعلق بقضية البيروقراطية، الحمد لله كنعكروها كما كتكروها حتى اتما، لذلك في قضية الأئمة راه احنا قطعنا شوط كبير فيما يتعلق بأن الأئمة والتقيمين الدينيين يكون عندهم حسابات بنكية، ما يدوزوا لا على طريق مندوب ولا.. لأن ذاك الشيء عاود زيادة في المصاريف، غادين في أقرب وقت غادين جميع التقيمين، ولكن راه التقيمين كيغيرو الأمان ديالهم، وكنجينا بالتوقيف ديالو، كيخص عاود بيان في شي جهة أخرى باش عاود ثاني نجددو له.

فيما يتعلق بالقضية ديال المعايير، كين معيار واحد، واش هو كياخذ الشرط ولا كياخذ منحة من عند واحد الجمعية اللي مقدرة تقديرها، ولا ما كياخذ والو، ذاك اللي ما كياخذ والو كنعطيوه أكثر نفس المقدار ونفس التعويض على الإمامة ونفس التعويض على الخطابة ونفس التعويض على الأذان، ما كايش باقي...

التفاوت اللي تتشيرو له ربما يكون عندو علاقة إما بالجماعات وإما بالجمعيات، أما المعايير ديالنا معيار واحد، هل يأخذ؟ إلى ما كياخذش هو كياخذ 1500 زيادة على التعويضات الأخرى، إبلا كياخذ راه كياخذ 1100 في القدر الأدنى زيادة على التعويضات الأخرى، ما عندناش ثلاثة ديار المعايير.

لـ 80% من التغطية.

فيما يتعلق بالإجراءات التي اهضرتو عليها، كإجراءات احترازية، نبدأ من وثائق التعمير، كإين قانون الآن راه عند الأمانة العامة للحكومة الذي يعطي صلاحيات دقيقة لوزارة التعمير، والآليات ديال الامتداد ديالها من مفتشين وكذلك (Les agences urbaines)، هذا من أجل الذهاب أكثر في وضع تقييم للوضعية الحالية التي هي كإينة، وتعد لها قوانين خاصة بها فيما يتعلق بالتصاميم ديال التهيئة الخاصة بهذه المناطق العتيقة. فيما يتعلق بالإشكالية الكبرى الحقيقة التي كتحط وهي إشكالية مادية، الغلاف المالي علينا أن نضع ملفا ماليا قادرا على الاستجابة إلى المدن العتيقة المغربية التي تتضرر كل يوم أكثر، فعلىنا أن نضع غلافا ماليا لكي المتدخل المحلي، ولا يمكن إلا أن يكون إلامحليا، إما عن طريق الوكالات التي قائمة، إما عن طريق العمران، إما عن طريق آليات أخرى لأن غنكون غذا إن شاء الله لدى الجماعات والجهات وهي بالخصوص (Les agences) التي هي غنكون غتشرف داخل الجماعات والجهات على العملية ديال التعمير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت السيد الوزير.
الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الوزير،

الصراحة ديالكم فيما يتعلق بالأرقام، وهذا شيء مخجل، السيد الوزير، غير أنا ما متفقد معكم على شيء، ملي تتكلف بالجماعات باش هي التي يمكن لها تحدد المنازل التي هي في حالات أو قرية للسقوط، إلى خيلنا هاذيك الجماعات، رئيس الجماعة غادي يمكن لو يقرر، كيفاش؟ وما عندوش الآليات باش يعرف ويحدد، وهاذ الشيء راجع لوزارة التعمير.

ولكن الشيء الذي تهمنا احنا، احنا نتعرفو الجديدة ديالك، وبأنه الإخلاص ديالك كيفاش باغي تخدم، التي تيعرف هي الحكومة، تقول لنا، تعطينا برنامج منطقة بمنطقة، أو إقليم بإقليم، أو جهة بجهة، إينا وقت غادي يتصلحوا أوغادي يترموها هذه المساكن، باش كل واحد يعرف راسو إينا وقت هاذ المحل، هاذ الدار التي عندو أو هاذ المبنى التي عندو، أو هذا الذي راه تيشوف فيه غادي يطيح إينا وقت غادي يجي يتصلح، المغاربة ما ابغاوش.. ابغاو غير يعرفوا إينا وقت وإينا ساعة، ما ابغاوش شي حاجة أخرى.

ثانيا، كيف اعطينا الأرقام، كنا نتظرو، السيد الوزير، باش تقول لنا ها اشحال صلحنا، وها اشحال صاوبنا، ها باشحال تقام علينا هاذ الشيء، وها اشحال باقي لنا، باش هاذ البرلمان يكون عندو.. وانت أحد الناس التي خرجوا من هاذ الغرفة، يكون عندو علم بما يجرى في هاذ الموضوع. احنا نراقب، ونتعاون مع الحكومة، ولكن نريد أن نكون عالمين بما يجرى في موضوع نسائلكم عليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. ما ابقي لك الوقت، انتهى الوقت، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير السكنى وسياسة المدينة، وموضوعه المنتجات السكنية المخصصة للكراء. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضل أحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضلي الزوي.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

باشرت الدولة عبر مؤسساتها في كل من القطاع العام والخاص انخرطت قويا، لاسما بالنسبة للسكن الاقتصادي، إلا أن هذا لم يرفق بتدابير لتشجيع وتوفير منتج خاص للكراء، وذلك عبر بناء مشاريع سكنية يستفيد منها فئات من المواطنين، وخاصة الموظفون الذين لا يستطيعون الانخراط في الملك نظرا لثقل الديون المترتبة على أجورهم.

إذا، نسائلكم، السيد الوزير: ما هو برنامجكم في هذا الإطار؟ وما هي التدابير المستقبلية للنهوض بالكراء على غرار ما هو معمول به في دول أخرى لحل أزمة السكن؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على هاذ السؤال.

تعلمون أن المغرب قام باختيار أساسا في سنة 2003-2004 من أجل إعطاء دفعة قوية للسكن الموجه للشراء، وأعطت نتائج ما نتكلموش عليها، نتائج مهمة جدا التي كتجعل أنه غير بين 2010 والآن كإين 520 ألف سكن التي إما تسلم، إما في طور التسليم، ما كتتكلمش على مشاريع مفترضة لم تكن، هاذي مشاريع الآن منجزة أو هي في طور الإنجاز.

الآن، بلغنا واحد النسبة ديال التملك في البلاد التي كتوصل لـ 73%، أكثر من 73، 77%، بمعنى أن الكراء ناقص في البلاد، ولكن مع الأسف لم تكن لنا سياسة في البلاد من أجل تشجيع الكراء، ابجال التي داروا بلدان أخرى، بلدان أخرى حاربت السكن غير اللائق بالكراء، احنا حاربناه بالشراء.

طيب، الآن احنا إعتبرنا بأن من الضروري أن نقوم بمجهود على هذا المستوى. بداية، عملنا القانون الجديد الذي صادقتو عليه معنا ديال العلاقة الكرائية بين الكاري والمكثري، التي هي الجميع يشهد بأنه متطور جدا، لأنه

هو السبب الأول للناس ما باغاش تكري، لأن كقتول لك كصدقو في مشاكل أمام المحاكم بعشرات الآلاف.

المسألة الثانية هو أن في القوانين المالية ديال 2012 و2013 دخلنا إجراءات جديدة، منها إمكانية بالنسبة لشركات أنهم يقتنيو إما من 250 ألف درهم، إما 140 ألف درهم ويخصوه للكراء مقابل تشجيعات جبائية عند إعادة بيع هذه الشقق، وخصصنا واحد السقف درناه في البداية في 1200 درهم سومة الكراء بالنسبة لـ 250 ألف درهم، و700 درهم بالنسبة لـ 140 ألف درهم، ما تمشاش العملية.

في القانون المالي ديال 2013 الموجه لسنة 2014 زدنا في السومة الكرائية، وصلناها لـ 2000 درهم، و1200 درهم بالنسبة لـ 140 ألف درهم، لحد الآن مع ذلك المنعشين المختلفين اللي يمكن يدخلوا في هاذ الشي كيعتبروا بأن التشجيعات الموجودة غير كافية، وأعتقد أنه هناك كذلك ضرورة أن نفهم بأنه أوساط حكومية أخرى تعتبر أنه كثرنا من الإجراءات التحفيزية لصالح العقار، وما يمكناش زيدو فيها مجددا.

ثم هناك عندما نتكلم على العقار، من الضروري أنه تفكرو في أن في وسط المدن كاين ندرة ديال العقار باش تدير سياسة خاصة وتبني سكن مخصص إلى ذلك صعب، غتضطر غادي تمشي تديرو في هوامش المدن.

مع ذلك، نقول لمواكبة هذا المشروع، نقتراح ونتمنى أن يدخل في حيز التنفيذ صندوق للضمان، أشنو هو صندوق للضمان؟ باش الناس يساهموا بواحد القسط، وإلى عندهم مشكل ديال الكاري ما يخلصش، يلقاو اللي يخلص في بلاصتو.

هذا، إضافة إلى تشجيع لبعض الأسر من أجل أنها تتوفر على واحد القدر مالي اللي تساعدنا على السومة ديال الكراء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الوزير.

هاذ الشي اللي قلت كولو احنا واكبناه معكم، وكنا معكم في نقاشات إلى غير ذلك، أنا السؤال ديالي واضح، السيد الوزير، كقولو وجهتو واحد المنتج للاقتناء للتملك اللي هو السكن الاقتصادي بكثرة وبوفرة وبتشجيعات، هاذ الشي كولو ما كينكرهوش، كاين موجه كذلك ديال 140 ألف درهم للطبقة الأقل أو الأكثر هشاشة والأقل مدخول.

ولكن نسينا الطبقة المتوسطة، الطبقة المتوسطة ما كاين حتى شي منتج مباشرة للطبقة المتوسطة، ماذا يحدث؟ أنها ما كتبغيش تمشي تسكن في ذاك 250 ألف درهم لمجموعة من الأشياء، وما كتبغيش تمشي لـ 140 ألف درهم... وما كيكملهاش تمشي لذك الشقق أو السكنيات الفاخرة أو

(haut standing) لأن ما يمكنهاش.

إذن، هي تضيع، فين كتمشي؟ كتمشي للكراء، أشنو واقع في الكراء؟ كاين واحد الغلاء فاحش، نشوفو امرا وراجل عاد تزوجوا، كيداو بالكراء، ما كيصوص ما يكربو، تنجرو الناس مثلا اشريت في واحد البلاصة وانتقلت لجهة اخرى ما يمكنليش نشري مرة اخرى، خصني تكري.

إذن، لابد أن نبحت عن وسيلة ديال السولة هي اللي تولى تبني وتكري لواحد الفئات متوسطة، منتج متوسط باش ما نقاوش نديرو غير اختيارات، امشينا نحاربو السكن العشوائي، وصلنا بواحد الشكل كبير، السيد الوزير، أنا نحاربوه، ولكن مازال ويتقوى للأسف يوما بعد يوما.

ولكن، السيد الوزير، لابد أن تفكر في الطبقات المتوسطة، الكل يتحدث عن الطبقة المتوسطة، ولكن ما كايش كاع شي منتج سكني موجه للطبقة المتوسطة. لهذا، نحن نساءل في الفريق الاستقلالي، ونحاول أن نشرك الحكومة في أسئلة أو تساؤلاتنا من أجل البحث عن حل، ويكمن الحل في نظرنا في الجبائي، لابد أن تفكر في مقارنة جبائية في هاذ السكن كولو باش نشجعو لا الكراء ولا السكن، وحذاري من جشع المقاولين في هاذ الموضوع هذا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، وموضوعه تفشي الهدر المدرسي بالجنوب الشرقي للمملكة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فضل السي البار.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أختي المستشارة،

السيد الوزير،

الهدر المدرسي كتبقى وصمة عار في جبين المسؤولين عن التعليم في بلادنا، وما فتئت الحكومات المتعاقبة على أن تردد العناية بالعالم القروي ومحاربة الهدر المدرسي.

اليوم، نرى أن هذا الهدر في تفاقم وفي وتيرة مسرعة خاصة في المناطق الجنوبية ديالنا، الجنوب الشرقي بالخصوص، أن الفتيات يجرمن من التمدد لأسباب متعددة، منها السبب الأساسي هو الوضعية الاجتماعية

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

احنا ما كتقولوشاي اليوم، حتى أنا شخصيا غير مقتنع بأن 13% هو العائق، هو السبب المباشر ديال التنقل. راه اليوم ما ابقينا شي كنفكرو في العزوف أو الهدر المدرسي في البادية، راه حتى المدينة، راه خص مراجعة سياسة تعليمية من الجذور ديالها، خصنا تحسين الوضعية ديال التعليم، راه احنا ماشيين الآن في واحد المسار اللي ما تيشرفش بلادنا، وغنبقاو كنتحملو المسؤولية الكبيرة أمام الله وأمام التاريخ، راه اليوم الأطفال المتمردين في البادية غيبقاو ينقصوا، لاهي جودة، لاهي ظروف اجتماعية واقتصادية، راه ما نأموشاي بأن النقل المدرسي هو العائق، راه الوضعية الاجتماعية.

ثانيا، التشجيع، حتى ذاك التعويض ديال المدرس، التعويض عن العمل في المناطق النائية والصعبة راه ما تسلموهش، ما كنتشجعشاي الأستاذ اللي غادي يعطي، فما بالك أن التلميذ غادي يلقي الترحاب.

هذا يضاف على المشاكل العويصة اللي الهشاشة في المنطقة الشرقية ديالنا، وعيب أن هاذ المنطقة راها في الحدود ديال بلد آخر، خص أننا نرقاو بمستوى التدريس، بالمستوى التعليمي لمستوى الطموح اللي ماشية فيه بلادنا والسياسة الرشيدة ديال سيدنا الله ينصرو.

إذن، احنا اليوم راه احنا ابقينا كنتخوفو حتى الهدر المدرسي في العالم الحضري، في المدن، راه المدارس يرثي لها، في واحد الوضعية ما يمكنش تكون صالحة للتعليم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت السيد المستشار.

السيد الوزير، ما ابقات.. في خمس ثواني.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

كما قلت، الوزارة قامت بفتح مشاورات موسعة في هذا المجال، وهناك عدة إجراءات سيتم اعتمادها لتجاوز الكثير من مظاهر الخلل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نشكر السيد الوزير على حسن مساهمته معنا في هاته الجلسة. ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وموضوعه الصعوبات التي يواجهها الطلبة المنحدرين من الأقاليم الجنوبية في التسجيل بالجامعات.

والاقتصادية اللي هي مزرية، ثانيا عدم وجود مؤسسات تعليمية في المستوى لتشجيع هاذ التمدريس.

فماذا أعدت وزارتك للموسم الدراسي المقبل، لأنه يطلب أو مطلوب طريقة استعجالية ناجعة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد خالد براجوي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين

المهني:

شكرا السيد المستشار.

السيدات والسادة المستشارين،

بالنسبة للهدر المدرسي، هو يعد من المواضيع التي تستأثر باهتمام الوزارة والحكومة على الدوام، وبالفعل هناك انتشار لهذه الظاهرة في الكثير من مدن المملكة.

استحضر إذن هذا الموضوع في النقاشات التي فتحتها الوزارة على صعيد المملكة حول المدرسة المغربية وسبل الارتقاء بالمنظومة التربوية في إطار تحضير تصور جديد لتجاوز مختلف مظاهر الخلل.

حسب دراسة قام بها المرصد الوطني للتنمية البشرية سنة 2012، بحيث تم تتبع عينة من 800 أسرة، تبين من خلال هذه الدراسة أن الهدر المدرسي يرجع في 59% من الأسباب إلى أسباب غير النقل المدرسي، ولأسباب لا علاقة لها بالمدرسة، بحيث أن النقل المدرسي يمثل فقط 13% من النسبة التي يعود لها هاذ الأسباب.

هاذ الهدر المدرسي يعود من خلال هذه الدراسة على هذه العينة إلى خصوصيات سوسيو ثقافية منتشرة في المجتمع المغربي. الوزارة مع ذلك، كما قلت، واعية بهذه المعطيات، وهي بصدد إعداد دراسة محينة معمقة ذات طبيعة علمية لخصر بكيفية مضبوطة أسباب هذا الهدر، وبالتالي تحضير حلول ملائمة مناسبة يتم اعتمادها بشكل دائم ومستمر لمحاربة هذه الدراسة. وموازاة مع ذلك، الدراسة قامت بتعبئة عدة إمكانيات للحد من هذه الظاهرة من خلال تقريب المؤسسة التعليمية من المتمردين، من خلال إحداث داخلية لفائدة التلاميذ وخاصة بالوسط القروي؛ إرساء برامج الدعم الاجتماعي وتوسيع المستفيدين منها.

لن أقف هنا عن الكثير من التفاصيل لضيق الوقت، ولكن يمكن أن نسلم لكم هذه الإحصائيات التي تبين الجهود الذي تقوم به الحكومة المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

مستوى فتح المؤسسات الجامعية، بل بالعكس أن مبدأ تكافؤ الفرص، ولهذا سنجد أن مبدأ فتح مجموعة من الكليات المتعددة التخصص ليس فقط هي موجودة اليوم في مجموعة من الأقاليم، في الراشيدية، في القلعة، في كلميم، في العيون، في غيرها من الأقاليم.

واليوم، الذي يحكمنا هو تقديم خريطة للتكوينات على المستوى الوطني، تتميز بالتنوع في العرض، وأن هذا التنوع في العرض هو الذي يعني يجذب رغبة الطلبة في المزيد من التسجيل في مثل هذه الأسلاك.

طبعاً جامعات الاستقطاب المفتوح هي مفتوحة في كل مدن المملكة وفي كل الجهات الموجودة فيها وفقاً للمذكرة التي تصدرها الوزارة كل سنة، وهذه المذكرة تحدد روافد الجامعات حسب المسالك التي توفرها المؤسسات التابعة لها، وتتشكل هذه الروافد من الأقاليم والعمالات التي حصل فيها الطلبة على شهادة البكالوريا.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

أنا ابغيت في التعقيب واحد السؤال واش كنتطرحوه اتما على مستوى الوزارة، لما كنتشوفوا الإحصائيات كترتفع لعدد الطلبة اللي واضعين التسجيلات ديالهم في الجامعات، خاصة هنا في مدينة الرباط والقنيطرة وما جاورها، يعني السؤال المطروح: اعلاش هاذ الطلبة كيتوجهوا من الأقاليم الجنوبية ومن الأقاليم الشرقية والشمالية وكيجيو يتسجلوا في العاصمة؟

إذن، هنا واش الكليات متعددة التخصصات اللي كاينة كين فيها البنية التحتية الكافية، من غرف مطالعة، من الأحياء الجامعية، من مطاعم، من مجموعة من الأمور؟ لأن الطالب لما كينجح في الباك كيكون عندو طموح، كيكون عندو واحد البرنامج، كيمشي ما كيلقاش الآفاق ديالو، كيلقاها مسدودة شيئاً ما في بعض الأقاليم، كيقول غمشي للرباط تقرا لأن كين مدارس موازية اللي تقدر نزيد، كين مجموعة من المدارس اللي غنقرا اللغات، كين البنية التحتية اللي غتضمن المستقبل ديالو 100%.

إذن، هنا خصمك تفكروا كوزارة، لأن كل الكليات متعددة التخصصات إلا وكان الأساتذة والأطر ككتدير (la navette)، يعني ما كاينش واحد المناصب اللي هي قارة في الكليات اللي غتحاول تضمن جودة ديال التعليم في الجامعات ديالها.

فأنا كنظن، السيدة الوزيرة، تخلقوا واحد الخلية محايدة على مستوى الوزارة في هاذ الكليات اللي هي معروفة في الرباط، في الدار البيضاء والقنيطرة اللي غادي تدرس هاذ الملفات بحدة، وتحاول الحكومة مستقبلاً

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السي الهمس.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

كما تعلمون، السيدة الوزيرة، في بعض الجامعات، خصوصاً بمدينة الرباط ترفض تسجيل الطلبة المنحدرين من أقاليمنا الجنوبية وكذا الشمالية والشرقية لأسباب غير مفهومة.

إذا كان بعض عمداء الجامعات يتفهمون وضعية وخصوصية المشاكل التي يعانها الطلبة الصحراويون، فإن البعض الآخر لا يتفهم هذه الوضعية مع كامل الأسف رغم استيفاء العديد منهم الشروط المطلوبة وتقديم طلباتهم داخل الآجال القانونية، إلا أن أغلبهم يفاجأ برفض طلبه دون تقديم تبريرات ضرورية.

لذلك، نسألكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات التي اتخذتها وزارتم لإيجاد الحلول الملائمة لهذه الإشكالية؟ وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً. الكلمة لكم، السيدة الوزيرة.

السيدة جميلة المصلي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والحث العلمي وتكوين الأطر:

شكراً السيد المستشار على هذا السؤال.

اليوم، لابد من التأكيد مرة أخرى أن الحكومة حريصة على مبدأ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، وتمكين المواطنين والمواطنات على السواء من الولوج إلى تعليم عالي عصري وذو جودة، كما ينص على ذلك الدستور.

اليوم، على مستوى تكافؤ الفرص، اسمحوا لي أن أعتنم هذه المناسبة للتأكيد مرة أخرى على المنشور الذي أصدره السيد رئيس الحكومة أمس، يوم 20 يوليو، والمرتبط بفتات عريضة من المواطنين والمواطنات الذين كانوا ينتظرون الترخيص من الموظفين والموظفات الذين كان قرار تسجيلهم في الجامعات المغربية مشروطاً بإذن القطاعات التي ينتمون إليها، اليوم بسبب هذا أو بفضل هذا المنشور يمكن لكل المواطنين والمواطنات من فئة الموظفين والموظفات أن يلجوا وأن يتابعوا تعليمهم العالي بدون حاجة إلى الرخصة التي كانت مطلوبة في المنشور السابق. إذن، هذه بشرى نحملها اليوم لكل من كان ينتظر هذا القرار.

المستوى الثاني هو أن قضية المقاربة الترابية هي غير حاضرة على

تتوفر على معايير السلامة المطلوبة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الرئيس المحترم،

لطارئ منع صاحب السؤال من الحضور، كنتمسمو التأجيل ديالو
جلسة سابقة.. المستشار صاحب السؤال وقع له طارئ، لم يتمكن من
الحضور، كنعندرو للسيد الوزير المحترم وكنعندرو للسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

سيتم تأجيل السؤال إلى جلسة لاحقة.

السؤال الثاني موضوعه رخص النقل العمومي للمسافرين عبر الحافلات
وسيارات الأجرة الكبيرة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق
التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

فقد سبق أن بادرتم، السيد الوزير، إلى اقتراح منحة للتنازل عن
رخص النقل الطرقي للمسافرين، غير أن هذا الاقتراح الذي كان متضمنا
في المشروع الأول لقانون المالية 2014 لم يتم الأخذ به عند المصادقة النهائية
على المشروع، مما طرح تساؤلات حول التدابير البديلة الممكنة الإقدام عليها
لوضع حد لنظام الرخص الذي تحول بالفعل إلى نوع من اقتصاد الربيع،
استفاد ويستفيد منه عدد من حاملي الرخص غير المحتاجين إليها من جهة،
وغير مستغلها بأنفسهم من جهة أخرى، خاصة رخص نقل الطاكسيات
الكبيرة التي أصبح معلوما أن غالبية حاملها غير مضمينين، بل مجرد أداة
إضافية ريعية لتتمة مداخيلهم، بينما يعاني سائقو هذه السيارات من مشاكل
كثيرة، منها ما يتعلق بالأجور أو التغطية الاجتماعية والصحية.

فالباع غير الشرعي أو كراء الرخص أمر غير مقبول في الوقت الراهن،
حيث تسعى الحكومة إلى الإنصاف ومحاربة اقتصاد الربيع. وقد تبين بالفعل
من خلال اللوائح المنشورة بخصوص رخص الحافلات أن عددا مهما من
حاملي الرخص هم في وضع مالي جيد، وغير محتاجين لرخص ريعية، كما أن
واقع رخص سيارات الأجرة الكبيرة يؤكد نفس الشيء، مما يفرض مراجعة
شاملة لهذا النظام، بل والاتجاه نحو إلغاءه وتعويضه بنظام جديد يعطي
الامتياز لمستعملي هذه السيارات وسائقها الفعليين تحديدا.

إن نظام الرخص نظام ريعي بامتياز، ولا يمكن إبقاؤه إلى لا نهاية، فهل
لديكم، السيد الوزير، مشكورين مشاريع هذا الخصوص؟

وشكرا.

تلقي المشاكل الحقيقية ديال الكليات في الأقاليم المغربية الأخرى، لأن
الاكتظاظ كين كليات اللي تبنات غير باش تستوعب 5000 - 6000
ولات دابا 10 آلاف طالب وطالبة اللي كين، كين مشكل ديال الفئات
المعوزة اللي جاية من العالم القروي ملي كتوصل للمدن الصغيرة ما كتناقش
الأحياء الجامعية، كيولي إكراه ديال الكراء والإكراه ديال لآخر.

إذن، كلشي ديال الناس كيفكروا يمسيو يقرأو في الرباط لأن كين
أحياء جامعية، كين مجموعة من الأمور اللي يمكن يضمن المستقبل ديالو،
وكين مدارس وكين وكين وكين.

إذن، هنا خص التوازن من هاذ الباب، السيدة الوزيرة، احنا كنعندو
لكم التوفيق وتحاولوا تلقوا حلول للمغاربة، لأن كل واحد عندو طموح، كل
أسرة خص تشوف اولادها مستقبل جيد.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين

الأطر:

السيد المستشار،

لابد أن أؤكد مرة أخرى أننا نتحدث عن المؤسسات ذات
الاستقطاب المفتوح، وإلا فإن المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود هي
خاضعة لمعايير الانتقاء ولا علاقة لها بالمجال الترابي، فالمباريات المفتوحة
اليوم في وجه أبناء المغاربة، سواء كانوا من الشمال أو من الجنوب أو من
الشرق أو الغرب، هي واحدة باستثناء مؤسسات الطب اللي فيها ارتباط
بالجهة.

وهذا يعني في الغالب غير خاضع كيف ما قلت لمحل السكني، وبالتالي
فاليوم هناك وعي داخل الوزارة بأنه فعلا هناك بعض الكليات خاصة
متعددة التخصصات تحتاج إلى تطوير، أنا كنتفق معكم، السيد المستشار،
تحتاج إلى تطوير، تحتاج إلى توسعة، المجهود مبذول، هناك مجهودات تبذل،
مجهودات كبيرة تبذل، وهذه المجهودات لاشك أنها ستزى الثمار، يعني منها
من سيرى الثمار ديالو في القريب، ومنها من سيراه على مستوى المدى
المتوسط، ولكن مع ذلك اليوم في مناطقنا الجنوبية فتحت مجموعة من
المدارس، المدرسة العليا للتكنولوجيا بالعيون، كلية العلوم الشرعية بالسمارة.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة الوزيرة، ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها
القيمة معنا في هاته الجلسة.

والآن ننقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التجهيز والنقل
واللوجستيك، والسؤال الأول حول غزو السوق المغربية بدرجات نارية لا

الشركات، خلق واحد التعاقد حقيقي وملتمزم به بين صاحب الرخصة وبين الذي يستغلها. نتكلم على ما هو موجود، لأن معالجة ما هو موجود شيء آخر.

الجديد يخضع لطلبات العروض، كل منحة في المستقبل ستكون وفق طلبات العروض، حددنا واحد العدد ديال الخطوط اللي غتكون وفق طلبات العروض، وغتكون فيها بطبيعة الحال المهنية هي الغالبة في الاختيار ديال المرشحين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.
الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الوزير على تدخلاتكم وعلى عرضكم القيم، واحنا متفقيين معكم، السيد الوزير، بأنه بالنسبة للملفات الجديدة تكون طلب عروض، تكون منصفة للجميع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

فقط ابغيت غير نضيف بأنه بالإضافة لهاد الشيء، كايين العاملين في هاذ الميدان، كايين العاملين في هاذ الميدان، وراه الآن غيتقدم واحد المشروع ديال التغطية الاجتماعية وبالخصوص التغطية الصحية للسيد رئيس الحكومة واللي شرفت عليها وزارة التشغيل مع وزارة المالية باش يشمل العاملين في هاذ المجال مثل العاملين الآخرين في واحد العدد ديال القطاعات.

الأمر الآخر، المدونة ديال السير اللي الآن جايين التعديل، فيها أمور مضبوطة فيما يتعلق بالسلامة، ما كايينشي حافلة غتبقى تمشي في البلاد ديالنا بدون ما يكون عندها (GPS)، بلا ما يكون عندها المنبه من النوم، بدون ما يكون عندها الكاميرا لداخل، بدون ما يكون عندها المحدد ديال السرعة، ولكن بتقنيات عالية.

فإذن، هذاك الشيء اللي جايين محاولة ديال الإصلاح ديال القطاع واللي كتنناو نلقاو الدعم من جميع الفاعلين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.
والآن تنتقل إلى السؤال الثالث، موضوعه التطبيق السليم لمدونة السير، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد عزيز رباح، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أولا، عواشر مبروكة، كنشكر الفريق المحترم على طرح هذا السؤال، ونبغي نوضح أنه هذا من الملفات العويصة والشائكة اللي من الملفات العديدة التي باشرتها الحكومة.

كما تعلمون أن الحكومة باشرت واحد العدد ديال الملفات، بعضها يرجع إلى قرن مثل الملف ديال المقالع، وهذا الملف يرجع على الأقل إلى نصف قرن لأنه الظهير المنظم يرجع إلى الستينات، بمعنى كتنحدثو على نصف قرن.

فإذن، ملفات باشرناها اللي كنعقدو هاذي مسؤولية أمام الله، مسؤولية أمام شعبنا والوطن ديالنا، نباشرها، يمكن ما نجحوش فيها، يمكن القراية ديالنا ما تعجيش شي ناس، ولكن لا بد من مباشرتها، تركها مع الزمن يخلق منها معضلة أحيانا يصعب معالجتها، وبالتالي كنعقد أي مسؤول كيتحمل مسؤولية لا بد أن يلج المجالات اللي فيها صعوبات باش فعلا يقدم البلاد ديالو.

هذا ملف، عدة مرات، وأتم تعلمون تقدمنا بحلول، في كل مرة بما فيها المنتخبين المحترمين، يرفضون الحلول بدون أن يكون هناك بديل، بالحلول التي تقدمنا بها أن نسترجع هذه المأذونيات، نسترجعها إما أن أصحابها يؤسسوا شركات، ولا ما أسسوش شركات، نسترجعها وفق واحد المنحة نظرا لأن فيها ارتباطات، تعلمون بأنه كايين اللي كيتسلف عليها وكايين اللي كيكريها وكايين اللي كيبني عليها، بطبيعة الحال هذا المقترح رفض.

بطبيعة الحال، جبنا واحد العقد برنامج أيضا رفض، احنا الآن عاود فتحننا الحوار، ثلاث سنوات ديال الحوار مع المهنيين.

كنقول لكم هذا قطاع مهم، باغي نقول للسادة المنتخبين خصنا نتعاونو عليه، ما فيش ربح سياسي، فيه ربح للبلاد اجتماعي واقتصادي، يمكن نقول لكم هاذ القطاع يعني 35% اللي كيتنقلوا كيستعملوه، الخواص كيستعملوا 44%، بمعنى 10% حتى لـ 20% هما اللي كيستعملوا أمور أخرى.

هذا كيتخدم تقريبا 15 ألف مباشر، فيه 1500 مقالة، بمعنى أمام واحد الملف، ولذلك احنا اعطينا واحد المقاربة فيه تأهيل القطاع، فيه المنحة باش الناس يهلوا، مشروع ديال تأهيل الشركات، تأسيس ديال

خمر زائد.. فهذا ما يمكن لو إلا أن يُعامل، باش نكونو صرحاء، كمجرم، باش نكونو صرحاء، لأن القتلى الآن كنتكلمو على 3300، ما عيش، اليوم كيمكن لي نقول لكم في 3 سنوات كانت عندنا 4200 قتيل، الحمد لله وصلنا لـ 3300، 900 قتيل، هاذ السنة غادي إن شاء وكنتمناو نوصلو لـ 3000، بمعنى نكونو ربحنا، ولكن ماشي كافي، كنعتمد ماشي كافي، لأنه مع الأسف الشديد في الوقت اللي كترنجو من حيث عدد القتلى ولا عدد الجروح البليغة، حوادث السير كتراد، اعلاش كتراد؟ لأنه يعني ربما أنه حركة السير في البلاد ديالنا كتراد بشكل كبير جدا، لذلك البرامج كلها ديال التوعية حاولنا نجربو جميع البرامج، جميع البرامج التي تخطر على البال، الآن سنضيف على هذه البرامج أهم شيء هو استعمال التقنيات العالية والعالية والعالية جدا، خاصة في النقل العمومي، واللي غتولي ملزمة حسب القانون، لأن ما كايناش في القانون، وبالتالي ما كانش عندنا إمكانية نلزم بها عموم السائقين.

الآن القانون التعديل غادي يكون في التعديل، نتمناو أنه يقبلوه الإخوان ديالنا باش يولي ملزم في النقل العمومي، في الطوبيسات، في الكيران، في الشاحنات، في الطاكسيات، بل تقترح أن يصبح حتى ملزم في السيارات الخاصة، ملزم منبه من النوم وديال.. لا بد أن يكون ملزم لأن الإنسان كيسافر، كيدخل من حدود لحدود، ما كينتبشاي، أحيانا كياخذ (l'autoroute)، أحيانا كاين الناس اللي ما كتليقش لهم (l'autoroute)، غير جوج اسوايع في (l'autoroute) كيديه النعاس، فاحنا ابغينا نجيبو تقنيات سنلزم بها مستعملي الطريق لصالحهم ولحماتهم من حوادث السير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الواحد بلليل:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

كما قلتو، السيد الوزير، نرجعو حول المراقبين، أولا كنشكروكم بعدا على هاذ المشكل ديال (le permis) اللي ما ابقاش كتشديد للناس في الطريق، لأنه هو صراحة كاين بعض القوانين اللي هي كاينة ومصوتين عليها الإخوان وما كتطبقش، إذن اعلاش غادي نصوتو على هاذ القوانين اللي ما كتطبقش؟ هذا غير واحد السؤال اللي كنعطيه، لكن بعض الخطرات أتساءل تنقول واش هاذ الإخوان ديال الجدارية واش تتيبغوا حتى هما القوانين ولا راه بعض الخطرات اللي من حقهم يديروا اللي عجيبهم؟

أنا كسؤال بعض الخطرات كنتساءلو، السيد الوزير، امشيت بالسيارة ديالي تقريبا قطعت أوروبا كلها، من إسبانيا ولا من فرنسا ولا ألمانيا، ما

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حسن سليغوا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير،

نفيد الأرقام المهولة لحوادث السير المسجلة كل سنة، بل وحتى بعد تطبيق مدونة السير، ورغم الإمكانيات الهائلة التي رصدت لها للتخفيف من هذه الحوادث التي تعرفها طرقاتنا، مما يثبت لنا بأننا لسنا بحاجة فقط إلى القوانين بقدر ما نحن بحاجة أكثر وأكثر إلى توعية المواطنين بخطورة الأمر، وتحمل كل المتدخلين في هذه العملية المسؤولية للحرص على التطبيق السليم لمدونة السير، لأن المسألة تتعلق بحياة المواطنين المغاربة.

لنا، نسألكم السيد الوزير: ما هي التدابير المتخذة من أجل ضمان التنزيل السليم لمدونة السير، والإجراءات التوعوية المواكبة؟ وما هي الإجراءات المصاحبة لتحسيس المواطنين بخطورة ومسؤولية الطريق؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

أشكر الفريق المحترم، ولكن السؤال عندي حاجة أخرى، السؤال الذي وصلي يبدو يمكن وقع شي.. حول المراقبين، لكن ما عيش.. لا، حول المراقبين، والسومية ديالهم تكون معلنة، سواء كان درك أو أمن وطني أو مراقبين، يعني وأنهم حتى المراقبين يحترموا القانون ماشي فقط غير المواطنين، لكن احنا متفقين، القانون يسري على الجميع، حسب المادة 190 والمادة 192 كيتكلم على المراقبين، أشنو هي الموصفات ديالهم، وأشنا هي الالتزامات ديالهم.

لكن كنتكلمو الآن، احنا التعديل ديال المدونة راه عند البرلمان، مر عبر الحكومة، راه الآن وصل إلى البرلمان المحترم اللي غنباشروه، اللي فيه واحد العدد ديال الأمور اللي كتسهل على المواطن، كتسهل عليه باش يمكن لو يبدأ يستعمل الطريق في ظروف حسنة، يعني مثلا كاين في ظرف سنتين كيمكن لو ينتقل من (permis) لواحد (permis) آخر، ولكن وفق شروط معينة أننا ما نسحبوش لو يعني (le permis) ديالو غير في الظروف القاهرة جدا، في الحوادث القاهرة، لأن ذاك باش كيعيش الإنسان، مثلا مثل هاذ الأمور عندو الحق أنه يديـر (contre expertise)، واحد العدد ديال الأمور لصالح المواطن.

لكن درنا عدد ديال الأمور اللي فيها تشديد، يعني اللي فيها تشديد لأنه الحوادث اللي في الحالات اللي لا يمكن أن يقبلها عقل، يعني سرعة زائد

تقول أنا مرتبط بها، ذاك الشيء الذي يوصلني يندى له الجبين. كي غنديرو؟ كتنقول غندير كل كيلومتر دركي، يعني هذا الشيء كيتصور، لا الحافلات ولا الشاحنات ولا مؤخرها الذي شفتو واحد الموطور غادي عكس لوطوروت.

ولذلك، الدركي عندو دور ديال المراقبة كيعاوننا، أحيانا راه كيشوف واحد تنقول لو غادي 160 ما تشدوش حتى للدورة، بالعكس من مصلحتو يشدو والا غادي يدير كسييدة من بعد، صحيح ماشي قانونية، جاي الوسط ولكن صدقوني.

ولكن الدركي راه ماشي الدور ديالو فقط غير السير، راكم فاهمين أشنو هو الدور ديالو في البلاد ديالنا، راكم عارفين الدور ديال البراجات في البلاد ديالنا، هناك الشيء اعلاش احنا الحمد لله راه احنا مجموعين وكنتكلمو وفي راحتنا. ولذلك، أحيانا كتنقبلو شي حواج يعني ما كاين باس، لكن كتنمناو أن المعقول أن يكون.

الصفقة ديال الرادارات تأخرت لأن كانت فيها إشكالات تقنية، راه قريبا غتفتح ديال 400 رادار الذي غادي نعمموها إن شاء الله، ومع ذلك نقول لك، سيدي، حتى الأمور التكنولوجية تكسر اليوم، مع ذلك المعقول أو محاربة اللامعقول هاذي مسؤولية جاعية، يمكن نجحو فيها جميعا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل للسؤال الرابع، موضوعه تثنية بعض المحاور الطرقية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري لتقديم السؤال، تفضل السي المهدي.

المستشار السيد مهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

احنا نتكلمو على تثنية بعض الطرق، أريد أن أخصص الطريق الوطنية رقم 1 التي في الحقيقة ما كنا قادين نطرحو عليها السؤال، ولا قادين نتكلمو عنها، لأن هاذ الطريق درنا عدة أسئلة، والمجالس دارت عدة توجيهات، وطلبنا منكم، السيد الوزير، وجيتو اتنا شخصيا للمنطقة.

السيد الوزير،

الله يجازيك هاذ الطريق راه أصبحت طريق كارثية لا تطاق، إلى كنا نتسناو حتى توقع لنا فاجعة لا قدر الله كفاجعة طانطان عاد نتكلمو عليها غير معقول، هاذي طريق، السيد الوزير، لحد الساعة على أرض الواقع مازال ما كاين والو، وهي طريق مهمة ورئيسية وأكبر طريق وطنية، وهي

عمرى أنا شفت شي براج ديال الجدارية كاين في وسط (l'autoroute)، هنا في المغرب كل 20 كلم كتنلقوا براج ديال جدارية كيوقف السيارة في وسط (l'autoroute)، واش هذا قانوني؟ واش هاذ الإخوان هما ما عليهمش واحد القانون زعما الذي تيقول لهم راه خصكم تمشيو لـ (le péage) باش يجبسوا الطوموبيلات؟ ماشي في وسط الأوطوروتات تخلق كسييدات وتخلق مشاكل، السيد غادي بـ 120 في الساعة وتوقفو انت، تيقول لي راه (la sortie) ديال خروج المدينة، إيوا الخروج ديال المدينة سير حمة فين تيقفوا الخلاص، ماشي في وسط (l'autoroute) في هاذيك الدخلة باش غادي تخرج، راه غير قانونية، السيد الوزير.

إذن، إيلا كيتطبق علينا القوانين، احنا ديال البروسيات والقوانين ديال اسميتو، راه حتى هما خصهم يجترموا القانون ديالهم، هذا من واحد الجهة. من حمة أخرى، السيد الوزير، هنا ابغينا نعطيو واحد السؤال المسؤولية ديال هاذ.. مسؤولية من هاذ الارتفاع ديال الحوادث والموتق الذي عندنا غادية وكتراد في المغرب، هي مسؤولية من؟ راه هذا هو السؤال الذي خصنا نوضعو، راه هو المسؤولية هي ديال اشوية ديال المعقول، ديال الشفافية.

أنا تظهر لي راه الرادارات التي خصهم يكونوا، راه ماشي الإخوة التي خصهم يخرجوا بالرادارات، راه خصو يكونوا ردارات ليكيكونو (fixes)، راه هاذوك هما التي كاين فيهم اشوية ديال الثقة واشوية ديال المعقول، هما راه الإخوان راه احنا كنعرفو الإخوان اعلاش تيقفوا، وراكم عارفين بلا ما نبدوا نهضرو في هاذ الشيء في هاذ القبة هاذي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

بطبيعة الحال أنا كنشكر السيد المستشار المحترم، المعقول فعلا خصو يكون في كل شيء، يعني في كل أنواع الحياة، السياسية والاجتماعية وحتى في هاذ الشيء، لأنه فعلا إلى كان شي معضلة خصنا نواجهوها في البلاد ديالنا، البلاد ديالنا بخير الحمد لله، نسال الله أن تبقى آمنة ومستقرة، ويبعد علينا الأذى ويبعد علينا كل الفتن التي أصابت إخواننا، ما كنعلموش فيهم الله يعافهم، لكن إلى استطعنا نعالجو هاذ الموضوع ديال اللامعقول باش ما نسميش شي حاجة أخرى.. غنكونو نجحنا.

لكن إلى اسمحت لي (يمكن لي ناخذها من السؤال الثاني، ما عندي حتى مشكل)، فيما يتعلق بالإخوان ديال الدرك وديال الأمن كيقوموا بالدور ديالهم، تعرف بأنا ضاعفنا نسبة المراقبة، ضاعفناها جوج مرات، ضاعفناها، كلما ضاعفنا المراقبة كنعكشفو حجم المخالفات ديال السير، أكيد اتما كتابعوا، كاين واحد الصفحة درناها في (facebook) لتابعة المخالفات،

القيطرة، ولكن، يا إخواني، الإمكانيات المالية ديال البلاد ديالكم كنعرفوها، اشحال هاذ الإمكانيات المالية اللي كنعطى؟ لأنه كنعطيو اشوية للطرق السيارة، كنعطيو اشوية لهاذ التثنية اللي فيها التزامات إما مع استثمارات سياحية أو صناعية أو التأهيل الترابي حسب الالتزامات، كنعطيو اشوية لـ (la maintenance)، لأن حكيت لكم عندنا حوالي 50% من الطرق في حالة سيئة، لابد أننا نديرو لها الصيانة، كنعطيو شي اشوية للعالم القروي اللي محتاج لـ 50 ألف كلم، العالم القروي وخاصة الجبلي كيحتاج حوالي 50 ألف كلم، فكناحاولو نديرو التوازن، لكن التزمنا بأن هاذ الطريق ديال الجنوب نقادوها، الطريق اللي تكلمت عليها راه الحمد لله في إطار الالتزام مع (la PII) المنطقة الصناعية الصفة ديال التثنية إلى المنطقة الصناعية، كحاولو نواكبو حتى التنمية الاقتصادية، إلى إن شاء الله في إطار الجهوية كايين واحد التصور ديال نوع من الشراكة مع الجهات.

بالإضافة إلى ذلك، أنه الآن ابدنا الدراسات ديال واحد العدد ديال المحاور ديال الطرق السيارة اللي كنعقدو مهمة، من بينها في الاتجاه ديال الجنوب، وخاصة من أكادير إلى كلميم واحنا ماشيين، راه الدراسات قائمة، في انتظار أن يتخذ القرار الاستراتيجي، وأتم تعلمون بأن الطرق السيارة والسكك الحديدية والموانئ والمطارات فيها قرارات إستراتيجية، تخضع لمعايير موضوعية، والتوازن بين الجهات، واللي غنلتمو به إن شاء الله عندما يتخذ القرار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد مهدي زركو:

السيد الوزير المحترم،

المشكلة أنه فين ما كنعطيو بشيء بسيط، وإلا والحكومة كتكبرو اشوي. الإنجازات، السيد الوزير، في الأقاليم الجنوبية هذا لا نقاش فيه، هذا لا نقاش فيه، الإنجازات إنجازات مهمة واستثمارات قوية، وهذا كيفنخر به الشعب المغربي سواء كان في الشمال أو في الجنوب، وهذا واجب علينا كلنا، نفتخرو به ونعتزرو به، لأن هذا وطننا وغالي علينا وهادي بلاد المغاربة، ماشي بلادي أنا ولا بلادك انت، بلاد الشعب المغربي، ونعطيو دماءنا عليها، ونضحو من أجلها، هذا شيء مهم، إنجازات خارقة للعادة، إلى كنت أنت كتنقول غير شي حاجة بسيطة، أنا كتنقول لك من شبه قري منعومة إلى مدن وتجهيزات والماء والكهرباء والمدارس، هذا شيء مهم، هذا كيفنخر به، وهذا ملك للشعب المغربي، ماشي لي أنا ولا لك انت، السيد الوزير.

احنا اللي طرحنا عليك، السيد الوزير، هو أن هاذ الطريق لابد، راه من المفروض واتما على أبواب الرحيل، ونتمناو لكم لا ترجعوا كاع، لأنكم

اللي تربط الشمال والجنوب.

السيد الوزير،

احنا اللي كنعطيو منكم هو الإسراع، الإسراع، إلى ما كانتش ما استطعتوش تحققوا لنا السكة الحديدية، ما استطعتوش تحققوا لنا الطريق السيارة، على الأقل تثنية الطريق، راه حرام باش يقاوا المواطنين يوميا يموتوا في هاذ الطريق، راه لحد الساعة ليومنا هذا باقين الموتى، وحوادث السير يوميا تقع في هذيك الطريق.

ثانيا، هناك طريق ثانية، السيد الوزير، وأنت أخبر مني فيها، وهي الطريق الرابطة بين القنيطرة ومكناس اللي عبر سيدي سليمان وسيدي قاسم، ها الطريق حتى هي انت كاع أخبر، عارف أش واقع فيها، راه لابد تشوفوا معها وتديروا التثنية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر السيد المستشار المحترم، وأنا كتمنى نجي الفرصة نتحدث عن حجم الاستثمارات في الأقاليم الجنوبية، نتحدث بالأرقام عن حجم الاستثمارات في الأقاليم الجنوبية، وسبق أن كان في خطاب جلالة الملك وتحدث بوضوح عن ماذا استثمرت الدولة المغربية في الأقاليم الجنوبية، لا فرق بين الجنوب والشمال والشرق والغرب، حجم الاستثمارات. قطاع التجهيز، حجم الاستثمارات كبير وكبير جدا، نعروضه عليكم، لا في الموانئ ولا في المطارات ولا في النقل الجوي ولا في الطرق، حتى لا يعطى الانطباع أننا البلاد كنعير واحد النوع من...

بطبيعة الحالة لما كنتكلمو على تثنية الطريق، أخي الكريم هذه الطريق الوطنية تثنيها تكلف 12 مليار ديال درهم، لذلك قلنا كمرحلة أولى نحاولو نحصلو على ثلاثة المليار ديال درهم لأن 1500 كيلومتر باش نوسعوها لـ 9 مترو، والآن أنجزنا منها الحمد لله، الآن قيد الإنجاز 500 كلم، وأنجزنا منها 260 كلم، فكنتمناو نسايلوها في أقرب.. على الأقل تولي نعالجو فيها ذيك الإشكالات.

فاجعة طنطان ما عندهاش علاقة بالطريق، وأنا أرجوكم يعني احنا مسؤولين أمام الله، ما عندهاش علاقة، راك شتي التقرير يتحدث عن ماذا، ما عندهاش علاقة، وإلا كايين فواجع تقع في طرق مهيأة بطريقة جيدة. لكن نرجع إلى التثنية، وباغي نقول للسادة المستشارين، جميع البرلمانين من حقهم، وأنا كنتهم أنا كنت برلماني، أنه يطالب بتثنية الطريق، أنا مثلا إلى جبدت الجهة ديالنا كايين اللي كيطالب من القنيطرة وسوق الأربعاء لأن حركة السير، القنيطرة سيدي قاسم تكلمتي عليها، كايين اللي كيتكلم

¹ Plateformes Industrielles Intégrées

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

نشكر الفريق المحترم والمستشار المحترم على طرح هذا السؤال. يمكن لي تقسم هاذ المشروع بطبيعة الحال الآجال المحددة هو 2017، لكن نقسموه إلى 4، كايين المقاطع التي انتهينا منها، أنا قمت بزيارة إلى المنطقة واخذت المشروع بكامله، كايين أجزاء اللي هي انتهت الحسمة- أجدير، أجدير بني بوغياش، الجد متقدمة اللي يمكن نساليو قبل نهاية السنة كتنتمى تازة إلى البديل ديال الطريق السيار، ثم الطريق السيار إلى الملتقى ديال الطريق الجهوية ديال 508، يمكن تعطيك هاذ الشئ من بعد، باش تكون عندك هاذ المعطيات.

الأشغال في طور الإنجاز اللي كيمشي لحوالي 25 كلم، يعني من 2005 الجهوية الحد ديال جبارنة حتى الملتقى الطريق 510، أدنكور-بني بوغياش، كاسيطة وأكنول، المقطع اللي الآن الدراسات ديالو انتهت باش نديرو الصفقة اللي فيها 18 كلم اللي هي من النكور إلى كاسيطة، بمعنى المقاطع كلها.

أهم سبب رئيسي في المشاريع هاذي المستعصية، جوج ديال الأسباب رئيسية، ولا أكيد راكم كتابعوا الأخبار، أننا، وخاصة في هاذ المنطقة ديال الشمال والمنطقة ديال الريف، وهو التضاريس، ممها كانت الدراسات ككتشفو خلال العملية أن هذيك الدراسات، لأن الدراسات كتبني على (les échantillons)، تمشي كتناخذ ولكن ما حدك ككتشغل تكتشف بأنها تضاريس مستعصية، لكن الدراسات اللي كتعاود، ثم كايين قضية نزع الملكية، ما فيهاش فقط غير نزع الملكية لأن نزع الملكية العادية ديال الأراضي الفلاحية اللي خصك تتفاهم مع الناس وتتجاوز معهم، كايين حتى نزع الملكية اللي مرتبطة بالديور، لأن دزنا من واحد العدد ديال القرى، فكتدوز من الوسط، وبالتالي تيخصك تتفاوض مع الناس.

ثم لقينا بأننا خصنا نديلاصيو واحد العدد ديال (les réseaux)، هاذوك (les réseaux) أحيانا خصك تعرف بأن (les réseaux) ديالنا ماشي كلهم (informatisés)، ماشي جميع الشركات (informatisent) (les réseaux)، امنين كيدوزوا، فنكتشفو بأنه كايين (des réseaux)، شبكات سواء كانت شبكات ديال الماء أو شبكة ديال الكهرباء اللي بعد ذلك خصك تتفاوض على (le déplacement) ديالو. الحجم اللي هو ديال التمويل حوالي 3 المليار و300، فكتتمناو إن شاء الله نحافظو على هاذ الجدولة باش نجزوها في الأجل...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الوزير،

يظهر لي بأنه خصنا نذكر بأنه كايين الفرق ما بين التفسير والتبرير،

مادرتو لنا والو، السيد الوزير، نتمنى هاذ الحكومة ما تلات ترجع، لأن هاذ الطريق مهمة، ودرنا اجتماعات عليها، وجيت انت وزرت وشفيت المنطقة، والمجالس الجهوية دارت الملتيمات، والجميع دار ملتيمات، ابغيناك على الأقل حتى الدراسة راه باقي ما كايينة، مهم وقع، على الأقل تكون عندنا واحد أفق، عندنا تاريخ معين بأن هاذ الطريق إن شاء الله من هنا ست سنين، سبع سنين غادي تكمل، هذا هو اللي ابغيناك تقول لنا، السيد الوزير، أما الإنجازات هذا شيء مفروغ منو، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لك، السيد الوزير، في بضع ثوان.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

أولا، أخلاقي ما كنسمحش لي تقول لو بلادك انت ولا ماشي انت، هذا ماشي احترام، لكن على أية حال هذه الحكومة ماشي انت اللي غادي تقرر فيها على أي حال باش غتكون ولا ما غتكونش. ثالثا، حجم الاستشارات في الطرق في الأقاليم الجنوبية ثلاث مرات مما أنجز في المرحلة السابقة.

رابعا، قلنا لك جينا ثلاثة المليار موزعة على سنوات باش هاذ الطريق إن شاء الله تولي فيها 9 مترو، وما بتقاش فيها 7 مترو، باش يمكن لنا نعالجو هاذوك الإشكالات، والمشاريع الاستراتيجية تذاكرو عليها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت السيد الوزير.

وننتقل للسؤال الخامس، موضوعه أشغال الطريق السريع الرابط بين تازة والحسمة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

للأسباب التي تعرفون كمغاربة بشكل عام وساكنة جهة تازة - الحسمة بشكل خاص، استبشروا خيرا وعلقوا آمال عريضة على انطلاق أشغال إنجاز الطريق السريع الرابط ما بين تازة والحسمة، ابغيناك توضوحوا لنا:

أولا، لماذا هذا التأخر اللي واقع؟

ثانيا، أين وصلت الأشغال في هذا المشروع؟

ثالثا، ماذا هي آتم لتدارك هذا التأخر اللي واقع؟

رابعا، أشنو هي الآجال المتوقعة لإنجاز هذا المشروع؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة عن السؤال.

الطريق تقي على الجبهة الجبل ممكن يريب عليك، والآن الناس اللي جاين، مغاربة العالم اللي راجعين لبلادهم يقضيو بعض الأسابيع مع العائلة ديالهم خصو يضرب 1000 حساب وحساب باش يجي من الحسمة لأنه السكانير ما كاينش خصو يجي للرباط، ولا يجي على الطريق الساحلي خصو 13 ساعة، اللهم هذا منكر.

هاذ الشئ خصكم تحلوه، السيد الوزير، الله يخليك، حلوا هاذ المشاكل وإلا إلى بحثنا على أعذار، ساهل نلقوا أعذار، ولكن لا أعتقد بأن هاذ المنطق ممكن يخرجنا لأن هذا التزام.

أخيرا، مرة أخرى كنكرها ثلاث مرات، هذا جزء من مشروع كان مفروض يفك العزلة على المنطقة، ويوفر دعامة من دعامة التنمية الاقتصادية في المنطقة، و40 سنة و50 سنة من الانتظار، نهار اللي جاب الله الفرج وتوقعت على الاتفاقية أمام جلالة الملك، الاتفاقية فيها نهاية 2015، دابا كنسمعوكم كقتولوا نهاية 2017، وأشك في ذلك، ولتسجل ذاكرة المجلس هاذ الالتزام لأن الطريقة باش خدامين، حتى الجودة، الطريقة باش خدامين، 24 فنطرة ما بين هذا.. في الطريق 24 فنطرة، قل لي اشحال تنجز منها، السيد الوزير؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت. تفضل السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

المشروع تم التوقيع عليه قبل هذه الحكومة حتى يكون عندك المعلومات، هاكك، لا، يجب أن يقال الكلام قبل، وقبل عندما وقع لم تكن الدراسات جاهزة، ولم يكن الكثير من نزع الملكية قد تم، يمكن لي نقول لك كاين طرق سيارة، يعني أغلب المشاريع الإستراتيجية تقدم أمام جلالة الملك، الكثير من المشاريع تأخرت فيها نزع الملكية لسنوات، لسنوات، هذه الحكومة حلت المشاكل ديال نزع الملكية التي لم تتحقق في مشاريع إستراتيجية، من بينها هاذ المشاريع اللي تنتحدثو عليها اللي لقينا نزع الملكية لم تحل، اللي لقينا حتى التمويل تأخر، فعالجناها ووفرنا التمويل مع الإخوان ديال وزارة المالية، ديال وزارة الداخلية، باش تقوموا بالإنتاج ديالها.

احنا لما كنقدمو لكم المعطيات، كنقدمو لكم معطيات بطريقة اللي كنعتمد فيها نوع من التعقل، وإلا راه مستعدين نحملو المسؤولية لأي طرف، مستعدين نبدأو نتحاملو المسؤولية.

كنقول لكم ها الواقع اللي كاين حول نزع الملكية، ها الواقع اللي كاين حول الدراسات، المنطقة أخطر ما موجود في البنية التحتية هي الإشكال جيوتقنية، الخبراء ما موجودينش، كاين خبراء اقلال، يالاه امضينا اتفاقية مع اليابانيين حول الدراسات الجيوتقنية، وجدنا المشاكل حتى في الطرق السيارة، على سبيل المثال الطريق السيار اللي كيشي لوجدة، مشاكل

الجواب ديالكم اتما ما كنفسروش، كنببروا التقاعس والكسل ديال الحكومة.

خصني نذكرك، السيد الوزير، بأن هاذ المشروع، هاذ الطريق اللي كنتللكم عليه هو جزء من مشروع متكامل قدم أمام جلالة الملك، وتم التوقيع على الاتفاقيات ديالو أمام جلالة الملك، وكان فيه التزام أمام جلالة الملك باش الأشغال ديال هاذ الطريق أجلاها هو نهاية 2015. إذن، هو مشروع ملكي.

ثانيا، خصنا نذكرو بأن القرار اللي اخذت الحكومة في 2013 ديال تجميد 15 مليار درهم، هاذ الطريق هو جزء من المناطق اللي تأثر، وإلا احنا طالبناكم منذ مدة طويلة تعطيونا لأحة ديال المناطق والمشاريع التي تأثرت سلبا من جراء هاذ القرار ديال التجميد، ما اعطيتوناش.

في آخر زيارة لكم للمنطقة في أشهر أطن، شهرين، ثلاث أشهر، أربع أشهر، صرحتو بأن نهاية 2017، معناه أن الالتزام اللي توقع أمام جلالة الملك كتصلتو منو، دابا كتعلنو نهاية 2017، أنا أشك وأنا ابن المنطقة وعاد جيت أول البارج، أشك لعدة أسباب، نعطيك جوج أسباب:

اليوم، كنسمعو التبريرات، مشاكل نزع الملكية، وكذا، والجماعات خصنا نحلو مشاكل الجماعات، واش مشاريع من هاذ النوع اللي كتوقع أمام جلالة الملك ماشي من المفترض من باب الاستباق والتوقع تحلوا هاذ المشاكل قبل ما توقعوا على الاتفاقيات أمام جلالة الملك؟ واش هذا ماشي عنوان على تهرب المسؤولية والبحث عن تبريرات؟

كنقول لي الدراسات كنديرو الدراسات للتضاريس، وكتبين بأنه ممها كانت طبيعة التربة، وهذا حجة عليكم وليست لكم، اعلاش؟ لأن اسمح لي، ديروا الدراسة مقادة، أنا عاد يومين هاذي في العيد، السيد الوزير، دزت على المنطقة، دابا نخرج من الحسمة - تازة، دزت على الجبهة امشيت للحسمة، واش بلغ إلى علمكم بأن جبل تريب، وبأن الناس المواطنين اللي كيرجعوا من الخارج 13 ساعة باش يوصل من الحسمة للرباط، 13 ساعة، ملي يمشي للجبهة خصو يدخل في الجبال، خصو يمشي عن طريق كتامة، بالضبط في الجماعة ديال اسطيطحات، خصو يمشي عن طريق كتامة، وخصو 13 ساعة، هاذي رحلة الجحيم والعذاب.

ثانيا، احنا ما كنفهموش هاذ المنطق، واحد الاتفاقية كتوقع أمام جلالة الملك، هذا مشروع ملكي، وكتجي اليوم كتنقول لي حقا راه عندنا مشاكل ديال نزع الملكية، وهاذي المياه والغابات، وهاذي الجماعات، هاذي مشاكل حلوها، راه مسؤوليتكم، اتما حكومة باش تحلوا هاذ المشاكل، ماشي تينطلق المشروع وعاد تجيب لي الأعذار والمشاكل، الأعذار والمشاكل حلوها في الدراسات من منطلق التوقع حلوا المشاكل.

وثانيا، دابا الحصار على ساكنة المنطقة مفروض على كل الجهات، مفروض على كل الجهات، ابغيتي تقي على تازة خصك تتعذب وتكرفص، راه الطريق هاذيك فعلا رحلة عذاب، رحلة عذاب، ابغيتي تقي من ذيك

يخضع لمعايير منصوص عليها في دفتر تحملات يصادق عليه في المجلس الإداري ديال المركز السينمائي المغربي باتفاق مع الهيئات المهنية، وهاد الشي اللي تم.

في ثلاث سنوات، 175 مليون درهم هي حصيلة الدعم الذي وجه لحوالي 70 مشروع سينمائي، من أصل حوالي 220 مشروع قدم للجنة.

في سنة 2015، تنتقلو من ميزانية سنوية في حدود 60 مليون ديال درهم إلى 75 مليون ديال درهم، عبر إضافة دعم خاص بالأفلام الوثائقية حول تاريخ وثقافة المجال الصحراوي الحساني، وهذا مشروع وطني طموح التزمنا به في أكتوبر من السنة الماضية بسبب افتقار المكتبة السينمائية الوطنية للإنتاج في هاد المجال.

اليوم، أصبح لدينا إطار، وراه للجنة الآن مجتمعة، والباكرة الأولى ديال هاد الأعمال غتقدم إن شاء الله في أول مهرجان وطني للسينما الوثائقية حول الصحراء في السنة المقبلة بإذن الله في أبريل 2016. إذن، كإين مشروع وطني اللي تعلن عليه في 2012، وكتوقع الأجرأة ديالو خطوة خطوة.

نفس الأمر، درنا سياسة لتأهيل ودعم شركات الإنتاج، وابدينا برنامج ديال التكوين مع المعهد العالي للمهن السمعي والبصري والسينما اللي انطلق في 2013، واللي هاد الحكومة صادقت في مرسوم، في مارس 2012 على أن يكون مجانيا مفتوحا لكافة أبناء الشعب المغربي، وهذا واحد التطور جد مهم، لأن فاش جينا لقيناه ماشي مجاني، بالأداء، 5000، 6000 درهم في الشهر. اعلاش؟ لأن الإبداع ما كيرتبطش بالقدرة على تمويل الدراسة، الإبداع عموم المغاربة خصهم يخطرطوا فيه.

ونفس الأمر، الإنتاج السينمائي الأمازيغي، لماذا؟ لأن السينما كتضطلع بدور أساسي في تقديم المغرب للعالم. في 2011 لقينا القطاع السينمائي الخارجي بمعنى الاستثمار الأجنبي كيموت، فاش تحملنا المسؤولية، اشغال تسجل، 98 مليون ديال درهم استثمارات أجنبية، 2014 بسبب واحد السياسة نشيطة على المستوى العالمي، النتيجة كانت أننا انتقلنا من 98 مليار و160 مليون درهم، 11 مرة.

وكما قلت في الإفطار اللي نظمناه مع كافة الهيئات السينمائية الموجودة في البلاد، وهادي مناسبة للشكر ديالها على التعاون من أجل إطلاق هاد المشروع الوطني، كنا واضحين، هذا مشروع تقدم من خلاله مغرب للعالم، هذا مشروع نشجع فيه الإبداع في إطار المكتسبات الدستورية القائمة على حرية الإبداع، وهذا المشروع قائم على رؤية وطنية تتعاون عليها جميعا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

عويصة لحد الساعة مازال الطريق السيار كتحرك، لأنه في منطقة متحركة باستمرار، وهذا يقع في أكثر من دولة، وهذا التخصص تخصص نحتاج إليه. ما كنبروش، احنا كنفسرو وكنعطيو المعطيات، ونحن مع الالتزامات، لذلك خصنا نستمر في هاد المشاريع، إذا كانت إشكالات يمكن لنا من بعد نفسروها لكم إن شاء الله ونعطيوها لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الاتصال، وموضوعه مساهمة الدولة في دعم الإنتاج السينمائي المغربي. الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

قد تعهدت الحكومة في برنامجها أمام البرلمان إلى تعزيز قطاع السينما من خلال تنظيمه ودعمه، بما يجعل السينما المغربية مبدعة، ومراة للهوية المغربية، ومساهمة كذلك في تعزيز القدرة التنافسية والإبداعية، والانتقال من الرصيد الكمي إلى الإنجاز التوعوي.

لنا، نسألكم السيد الوزير المحترم: ما مدى مساهمة الدعم العمومي في تطوير السينما المغربية، وتحسين مستوى الإنتاج الفني؟

ثانيا، كيف يتم تدبير هذا الدعم؟ وهل تتوفر وزارتك على إستراتيجية واضحة في هذا المجال؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

فعلا، بعد تحمل المسؤولية، تم تنظيم مناظرة وطنية هي الأولى في مجال السينما، وجمعت إليها رسالة ملكية سامية هي بمثابة المرشد لنا في هذا المجال. التوجه يقوم، أولا، على إصلاح عميق وشمولي لمنظومة الدعم، ولهذا بعد المرسوم ديال 1987 جاء المرسوم ديال 2012، اللي أعاد المنظومة ديال الدعم.

أولا، ينص على أن اللجنة اللي كتمتخ الدعم هي لجنة مستقلة، الدعم

المستشار السيد أحمد التوزيري:

السيد الوزير،

في الواقع متفقين على أن هناك خطوات اللي هي كبيرة جدا فيما يخص هاذ الدعم اللي كيتعطى للإنتاج السينمائي على المستوى الوطني، ولكن التساؤل ديالنا اللي في الواقع هنا إمكانيات مادية، نقولو كبيرة جدا مقارنة مع ما كان يعطى لهاد الإنتاج السينمائي في هاذ الفترة اللي تكلمتو عليها، السيد الوزير، ولكن اللي كنشوفوه احنا، اللي كيشوفوه المغاربة، على أن هاذ الإنتاج السينمائي، العرض الذي يعرض على المغاربة مازال ما وصلش في الواقع لواحد القيمة التي تجعل المغاربة يتجهون إلى تلفزيونهم.

إذن، احنا نقولو على أن هاذ الدعم وهاذ المسائل كاملة، هاذ المناظرة الوطنية وهاذ المخطط الوطني ديال دعم هاذ المنتج المغربي الوطني فيما يخص السينما لم يعطى أكله، إذن كاي شي مشكل، فين كايين المشكل؟ اعلاش؟ لأن كايين دعم، كايين مؤسسات، كايين قوانين، درتو واحد العدد ديال القوانين، ولكن كلشي هاذ الشي إلى جمعناه كناقوا على أنه ما اعطاش نتيجة فيما يخص النوعية ديال الإنتاج اللي كيتعطى للمغاربة، ونردكم لرمضان آش شطنا في رمضان، آش من أفلام شطنا في رمضان، آش من إشكاليات بأفلام اللي في الواقع تجعل لأن التلفزيون فهو ضيف على المغاربة جميعا.

إذن، ما يمكنشاي تسد عنك التلفزيون، كيدخل عندك بز منك لدارك، وبالتالي هاذ الإنتاجات التي نلاحظها يوميا، فليست في مستوى ثقافتنا، وليست في مستوى ما وصل إليه المغرب من تقدم. نتمنى على أن يكون الدفع بهاذ الجانب، لأن كما قلتو المغرب فيه ثقافات، عندو تاريخ، يتوفر على تاريخ اللي مهم جدا وكبير جدا، إذن، لماذا لم نلاحظ ما نلاحظه على مستوى مصر، على مستوى سوريا اللي كانت في سوريا، على مستوى لبنان، على مستوى تركيا.

إذن، إمكانيات كبيرة جدا، واش الإمكانيات هما اللي كيعطيو أكثر من الإمكانيات اللي كنعطيو احنا للمنتجين ديالنا، والفنانين ديالنا، والمبدعين ديالنا ولا أكثر، ولكن لا بد أن ننظر جميعا، ما كنعلموش المسؤولية لشي حد، نريد للمغرب أن يتوفر على منتج سينمائي على مستوى تاريخه، على مستوى ثقافته، على مستوى التركيبة ديالو المجتمعية، كما قلت كايين الفيلم الأمازيغي، الفيلم الحساني، الأفلام العربية.

إذن، هاذ الإشكاليات كلها نود أن تتوفر على إجابات، لماذا لم نستطع، هذا هو المهم، بالرغم من هاذ الدعم الكبير جدا أن تتوفر على منتج سينمائي أساسي ومهم يفتخر به المغاربة جميعا؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.. تفضل.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

متفق مع السيد المستشار، ولكن ولينا الآن عندنا الآلية ديال نسب المشاهدة، في رمضان الأعمال الرديئة أفلع عنها المغاربة وهاجروها، والأعمال الجيدة شاهدها بكثافة، وفعلا ولي عندنا الآن واحد المسطرة كيخضع لها الجميع، والحمد لله راه كانت إنتاجات لقيت التقدير، وكانت إنتاجات لقيت سخط. احنا خصنا نشجعو الإبداع والمغاربة هما كيحكموا. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة. والآن ننتقل إلى السؤال الأول موجه إلى السيد وزير الثقافة، وموضوعه دعم السينما والمسرح.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المجيد الماشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

لقد أثار مسألة الدعم جدالات ونقاشات كثيرة في أوساط الفنانين المغاربة، وعلى الأخص لدى المبدعين السينمائيين والمسرحيين، ولم ترتبط هذه الجدالات بقيمة الدعم التي لا تكفي للرفع من تنافسية الإنتاج الفني المغربي أمام الإنتاجات الأجنبية، بل تعدتها إلى المعايير المعتمدة من قبل اللجان المختصة، سواء بوزارة الثقافة أو بالمركز السينمائي المغربي، لمنح الدعم. وقد تعرضت مسطرة الدعم إلى انتقادات كبيرة، خصوصا وأنها تمت اعتمادا على مشاريع مقدمة في الأوراق، مما لا يمكن اللجنة من الاضطلاع على القيمة الحقيقية للعمل المسرحي فنيا وتقنيا، وهذا ما أدى في أحيانا كثيرة إلى دعم أعمال قد تتكامل ملفاتها ومشاريعها نظريا، إلا أن إنجازها يكون دون مستوى تطلعات الجمهور المغربي.

وأتم، السيد الوزير المحترم، تعلمون أكثر منا، وتحيطون بالضججات التي خلقتها هذه الإشكالية في الأوساط الفنية المغربية، لهذا نريدكم أن تطلعونا على كيفية ومعايير استفادة مشاريع الأعمال المسرحية على الخصوص من دعم الحكومة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة عن السؤال.

سبق، والتي أثارت زوابع كبيرة في الأوساط المسرحية، لكن أن يصل مبلغ دعم مثلا فرقة مسرحية 90 ألف درهم، فهذا أمر يجب مراجعته ويجب تصحيحه.

فالمسرحي المغربي الآن، السيد الوزير، وأتم تعلمون هذا، قادر على صناعة مسرحية وفنية لها من المقومات ما يؤهلها للمساهمة في بناء مشروع ثقافي وطني قابل للتنافسية الدولية، لكن المسرحي والمبدع المغربي عموما تعوزه الإمكانيات وتنقصه قنوات الترويج وبنيات الترويج.

لذلك، السيد الوزير المحترم، نطلب منكم، بالإضافة للمجهودات التي قمتو بها، أن تضيفوا مجهودات أخرى حتى يتطور هذا القطاع. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة:

شكرا السيد المستشار.

بطبيعة الحال الميزانية المخصصة للدعم المسرحي التي وصلت اليوم لـ 15 مليون درهم في هاذ سنة 2015، في الوقت التي ما كانت تتجاوز 4 مليون درهم قبل سنة 2012، تطلب منا مجهود مالي بدون ما تعرف الميزانية ديال وزارة الثقافة شي زيادة ملموسة، هاذ اجتهاد ديال وزارة الثقافة للدعم المسرحي.

وابغيت نقول لكم بأن هاذ الآلية الجديدة عرفت استحسان من قبل الهيئات المهنية التي تشتغل في المجال المسرحي، نعطيك واحد الرقم: سنة 2014 توصلنا بما يفوق على 450 ملف للدعم، دعمنا منهم 100 مشروع، هاذ السنة توصلنا بما يناهز 400 ملف للدعم، دعمنا منهم 90 مشروع، هنا تبيين بأن هناك تفاؤل ما بين هاذ الآلية الجديدة للدعم المسرحي والفرق المسرحية، إلى جانب توسيع شبكة المسارح، التي اليوم تتضمن 125 قاعة مسرحية في كل جهات مناطق المغرب، ونحن بصدد برنامج جديد لإنجاز مسارح بكل الحواضر المغربية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه التأطير الثقافي لأفراد الجارية المغربية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السي بوغمر.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد محمد الأمين الصبيحي، وزير الثقافة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال اللي بطبيعة الحال كيرجع لسنة 2012، وربما الجدالات والمشاكل اللي تتكلموا عليها فيما يخص الدعم المسرحي كترجع إلى الفترة ما قبل سنة 2012، وخصوصا سنة 2011.

وهاذ الدعم المسرحي اللي تحدث سنة 1998، عرف منذ سنة 2012 تغيير مهم على عدة مستويات، على المستوى القانوني أولا بإعادة النظر في المرسوم المنظم للدعم الثقافي والفني، وفي القرار المشترك بين وزير الثقافة ووزير الاقتصاد والمالية في مجال الدعم المسرحي، أولا لتجاوز هاذ الإشكاليات اللي اعرفها المجال المسرحي سنة 2011، ولإدراج التعدد اللغوي والتنوع الثقافي ضمن هذا الدعم المسرحي.

ثانيا، على المستوى التنظيمي، لأول مرة سنة 2013 قمنا بإصدار دفتر التحملات للدعم المسرحي، يدقق الأهداف والمعايير وكيفية صرف هذا الدعم.

ثالثا، على المستوى المالي رفعا من القيمة والغلاف المالي المخصص للدعم المسرحي من 4 مليون درهم ما قبل سنة 2012 إلى 6 مليون درهم سنة 2013، 10 مليون درهم سنة 2014، وهاذ السنة 2015: 15 مليون درهم.

هكذا، بهاذ الآليات الجديدة أصبح الدعم المسرحي يهم عدة مجالات متكاملة للإنتاج والترويج المسرحي من جهة.

ثانيا، دعم الإقامات الفنية والكتابة المسرحية والتقنيات المسرحية؛

ثالثا، المشاركة في المهرجانات المسرحية؛

رابعا، الجولات المسرحية؛

خامسا، آليات التوطين الجديدة لجعل الفرق المسرحية لها الإمكانية للاشتغال في قاعات المسرح لجعل هاذ القاعات تصبح قاعات حية منفتحة على الفرق المسرحية، وكل هذا جعل بأن هناك إقبال واستحسان من قبل الجمعيات المهنية والفنانين في المجال المسرحي.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم، السيد الوزير، على ما جاء في جوابكم من توضيحات ومعطيات، وفعلا فقد تم الرفع من قيمة الدعم، ونسجل بارتياح عميق العمل الذي قامت به الوزارة لتصحيح الكثير من الاختلالات التي كانت فيما

هاذ القطاعات خصنا نعرزوه في المجال الثقافي، لأن لا يعقل أن قطاعات تتدخل بكيفية غير منسقة مع القطاعات الأخرى، وهذا يتحد من مستوى وقع الدبلوماسية الثقافية الوطنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

باش نكونو أكثر وضوح، أنا، السيد الوزير، ربطنا بين الجانب الديني وبين الجانب الثقافي، الجانب الديني وتحدثنا على التطرف، وأنا غادي نمشي معك نحدد لك مثلا غادي نمشيو في.. تقول لك بلجيكا، وما يأتينا من بلجيكا كبلد بلدان الاستقبال، وجود جالية مغربية، الشيء اللي كنتحدثو عليه احنايا هو الدور ديال الوزارة في المجال ديال الدين، لأن هناك دور ديال وزارة الأوقاف، ما ذكرتهاش، السيد الوزير، ذكرت واحد المجموعة ديال الوزارات اللي كيتقاطع العمل ديالها مع الوزارة ديالكم، احنا ركزنا على الجانب الديني والتطرف، لأن بعد الإنسان على الأصل أو على الأرض ديالو ربما كيخليه ما يياخذش المسائل، كي يقولوا المغاربة ما كيشريش من راس العين، ما يياخذش من المنبع، لأن الإسلام راه ما نزلش في قم، الإشكال هو هذا، أن الإسلام ما جنباش احنا الإسلام من قم، احنا اللي ديننا الإسلام لبلجيكا، ماشي جنبنا من بلجيكا.

هذا هو الإشكال، هو أن الناس خص الدور ديال وزارة الثقافة تاخذ الجانب الثقافي، لأن احنا عندنا ثقافتنا المغربية الإسلامية، لأن الإسلام السني المالكي، ولا أقول المعتدل، لماذا لا أقول المعتدل؟ لأن أصل الإسلام هو الاعتدال، الإسلام ما فيش شي حاجة اسميتها التطرف، الإسلام هو أصله الاعتدال، وأي شيء خارج الاعتدال فهو ليس ديننا. الإسلام هو دين الاعتدال، وهذا بنص الكتاب والحديث، يعني أي تطرف لا علاقة له بالإسلام، هاذ الإسلام الذي ارتضاه المغاربة هاذي 13 قرن هو اللي خصو يفهموه هاذ الناس.

الدور ديال الوزارة ديالكم، السيد الوزير، يوصلو لهاذ الجالية، هو أن المغرب كدولة أو كدولة عندها تاريخ، ساهمت في هاذ الموروث الثقافي الديني الإسلامي بواحد المجموعة ديال المفكرين، مجموعة ديال الكتب، مجموعة ديال الأفكار اللي كان خصها تنقل لنوك الناس، كان خصها تدير معارض ديال الكتاب في دول الاستقبال، يقرأو بالفرنسية، بالإنجليزية، بالعربية، ماشي هذا هو المهم، توصل لهم الثقافة، يعرفوا بأننا احنا لسنا لقطاع، احنا عندنا تاريخ، راه ما غيجيش واحد يوربه الدين ديالو، الإسلام هنا فين كان، ما يمكنش أنا ناخذ الدين ونجيبو من بلجيكا.

الي خصو يتدار، السيد الوزير، هو أن الوزارة ديالكم تساهم في هاذ الجانب الثقافي، بغض النظر على المسرح وعلى واحد المجموعة ديال الأمور،

مبارك عواشركم.

في ظل التطورات السياسية التي يشهدها العالم، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الساحة الدولية، وما أنتجتته من بيئة مناسبة وحاضنة للأفكار المتشددة أصبحت تعرف نمو متزايدا داخل المجتمعات الغربية، بات من الضروري العمل على تحصين أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج من هذا النوع من الأفكار.

وهذا يدعوننا لمساءلتكم، السيد الوزير، عن الدور الذي تقومون به في إطار التأطير الديني لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

من الواضح أن الدبلوماسية الثقافية تتلعب دور أساسي للإشعاع الثقافي لبلادنا من خلال التعريف بموروثنا الثقافي، برصيدنا الفكري، بإبداعنا المعاصر لدى الجالية المغربية المقيمة بالخارج، ولتثمين الروابط الثقافية والوطنية معها.

تسعى كذلك هاذ الدبلوماسية الثقافية إلى ترسيخ القيم والمقومات الوطنية والثوابت الوطنية لمواجهة كل أشكال الاستلاب الفكري والتطرف بكل أنواعه.

تهدف كذلك هاذ الدبلوماسية الثقافية إلى جعل لدى دول الاستقبال للتعريف بالمنجزات الوطنية على المستوى السياسي، على المستوى المؤسساتي، على المستوى الديمقراطي، علما أن الحياة الثقافية الوطنية وحيوية إبداعنا وثقافتنا هو أحسن دليل على تطور المغرب على الصعيد الديمقراطي، على صعيد حرية الإبداع، على صعيد الاعتراف بالتنوع الثقافي وبالتعدد اللغوي.

بطبيعة الحال هذا هو اللي جعلنا في وزارة الثقافة نعتبرو الدبلوماسية الثقافية من الأولويات ضمن البرنامج القطاعي للوزارة، إلا أن الدبلوماسية الثقافية تتهم عدة قطاعات، هناك تدخل عدة قطاعات التي لها دور في الدبلوماسية الثقافية، إلى جانب وزارة الثقافة هناك وزارة الخارجية والتعاون، وزارة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وزارة السياحة، وزارة الصناعة التقليدية، المجلس الاستشاري للمغاربة المقيمين بالخارج، وبطبيعة الحال كل هاذ المبادرات المؤسساتية ديال هاذ القطاعات وديال المؤسسات ساهمت في تحسين الصورة الثقافية للمغرب في دول الاستقبال وللجالية المغربية.

هناك إكراهات، إكراهات لأن يمكن لنا نقولو بأن التنسيق ما بين كل

السادة الوزراء،
السيد الوزير،
إخواني المستشارين،

فيما يتعلق بالتزويد الجماعي للعالم القروي بالماء الصالح للشرب، فعلا بأن بفضل السياسة الرشيدة لجلالة الملك الراحل الحسن الثاني رحمة الله عليه في بناء السدود، ذلك عمل على تحسين بلادنا من العطش ومن ندرة المياه، وقد استفاد من هذا كله المغاربة فيما يتعلق بالماء الصالح للشرب، وكذلك سقي الأراضي الفلاحية والانتفاع منه صناعيا واقتصاديا وفلاحيا. وكذلك انتج هذه السياسة أيضا جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بحيث أنه ازدادت عدة سدود، استفاد منها المغاربة لتغطية الحصص في ندرة المياه. وبناء على ذلك، استفاد العالم القروي، ولا ننسى الجهود الجبارة التي بذلت، لكن تبقى بعض المناطق في بعض الأقاليم من العالم القروي في حاجة ماسة إلى التزويد بالماء الصالح للشرب، وخصوصا نخص بالذكر سد الوحدة، حيث تم الاتفاق أو عقد اتفاقية مع 7 جماعات التي هي جماعة بني احمد الغربية، وجماعة بني احمد الشرقية والمنصورة وبني فغوم والزوي وبوقراب وكذلك جماعة مقريصات، بحيث أن كانت البداية ديال الأشغال غادي تنطلق من 2009 أي من شهر يعني أبريل وتنتهي في متم 2010.

لكن هذا المشروع تعثر إلى حد الآن، وما عندناش شي معلومات واضحة، كطلبو من السيدة الوزيرة على غرار هذا السؤال بعض الاستفسارات والاستوضاحات حول هذا البرنامج الذي تعثر. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيدة الوزيرة.

السيدة شرفات اليدري أفيلال، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

أولا، كنبغي نشكر السيد المستشار على هاذ السؤال ديالو، بالفعل إن كان هناك مجهود قامت به الحكومة الحالية والحكومة السابقة يجب الثناء عليه، هو المتعلق بالأساس بتعميم التزويد بالماء الصالح للشرب، خصوصا في المناطق القروية التي كان فيها هذه المادة تشكل عائق أمام التنمية.

فيما يتعلق بالاتفاقيات السبع الموقعة مع الجماعات القروية التابعة لإقليم الشاون، بالفعل تم توقيع هذه الاتفاقيات في 2010، واللي كهدف بالأساس إلى تزويد 120 ألف نسمة، والغلاف المالي المرصود لهاذ المشروع يقدر بـ 630 مليون درهم.

هاذ المشروع كيتشكل من محطة معالجة المياه اللي غادي تكون محاذية

الثقافة الدينية لأن الأصل ديال الإسلام راه حتى هو ثقافة، راه عندو مرجعية، خصو يعرفوا ابن رشد اشكون هو؟ راه الإسلام ما يجيش من قم، خصو يقرا اشكون هو ابن رشد، ويقرا على واحد المجموعة ديال المفكرين المغاربة اللي أثروا الفكر الإسلامي المغربي، والفكر الإسلامي بشكل عام خص يوصل لهاذ الناس بأي لغة، هذا هو اللي ابغيت نوصل له، السيد الوزير، هو أننا يعرفوا بأننا لسنا.. احنا ما غناخدوش الدين من عندهم، ولكن الأصل راه كايين هنا، هما راه عندهم غير نسخة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة:

خصم تفهموا، السيد المستشار، أن وزارة الثقافة فيما يخص الدبلوماسية الثقافية والعمل الثقافي في الخارج ما هي إلا طرف إلى جانب عدة قطاعات أخرى، كل القطاعات تشتغل من أجل إبراز صورة المغرب الثقافي، والتعريف بالنموذج الثقافي المغربي.

الإشكالية هي أن هاذ القطاعات تنسق فيما بينها، ولكن ليس بالمستوى المطلوب، احنا في وزارة الثقافة طالبنا أكثر من مرة من أجل إحداث آلية مؤسسية وطنية في شكل وكالة للإشعاع الثقافي الوطني بالخارج، اللي تجميع كل هاذ الأطراف التي تشتغل في المجال الثقافي في الخارج، وتساهم ماليا في تسطير الأولويات وفي برامج مشتركة حتى يكون الوقع ديال التدخل الثقافي لدى دول الاستقبال أو لدى الجالية المغربية أكبر بكثير مما هو عليه الآن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على حسن مساهمته معنا في هاته الجلسة.

وقبل أن ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيدة الوزيرة، أود فقط أن نذكر السيدات والسادة المستشارين أننا مباشرة بعد هذه الجلسة على موعد مع جلسة مخصصة للتشريع، لذا أتمس من الجميع البقاء داخل القاعة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء، والسؤال الأول حول مآل الاتفاقيات السبع الموقعة بين الجماعات المحلية والمكتب الوطني للماء والكهرباء. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد طريش:

شكرا السيد الرئيس.

بدون تدخل وتسوية هذا الوضع، هادي خمس سنوات ديال (retard)، والحكومة ديالكم ناعسة بالرغم من الجهود ديال المنتخبين، وانتقلت أيضا اللجنة البرلمانية من غرفة المستشارين لتلك، ودارت واحد الجولة استطلاعية، واعطائكم واحد المجموعة ديال المعطيات، إلا أن هناك تهاون، ويعني وتأخر في اتخاذ يعني موقف معقول باش يستافدوا الناس أو المواطنين من شرب المياه.

هادي خمس سنوات والحكومة عاجزة على أنها تلقي الحل، راه ما يمكنش، ومع ذلك آش غادي يعمل واحد المواطن أو واحد المنتخب اللي هو أقل.. راه ما عندوش واحد السلطة تقديرية اللي يمكن لو يمارسها على هاذ المواطن أنه راه ينتزع ملكيتو، راه الدولة راه قادرة أنها تحل هاذ المشاكل هادي، ما نقاوش قلبو على أعذار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة

بالماء:

أنا السيد المستشار لا ألقى بالمسؤولية، فأنا مع السيد المستشار، غير تقول واحد النوع ديال التعاون مع المنتخبين، واستطعنا، السيد المستشار، أننا نلحو العديد من المشاكل اللي كانت عالقة بفضل تعاون المنتخبين، وهادي ليست مسؤوليتكم، ولكن فقط كنتلبو منكم أنكم تتعاونوا معنا فيما يتعلق بتأطير الساكنة وتوعيتها.

العديد من السدود الآن اللي ما استطعناش أننا نسدها باش تعمر بالمناظرة لأن الساكنة رفضت أنها تفرغ الحقيونة ديال السدود، ولو أنها في بعض الأحيان تلقت التعويضات ديالها.

دور مهم ديال السلطات، احنا ما كنبغيوش نلتجؤ للسلطات من أجل العنف، نبغي نلحو المشاكل بالتالي هي أحسن، ولكن أنا تنطلب فقط من السادة المستشارون والنواب البرلمانيون يتعاونوا معنا في إطار التعاون ما بين السلطتين.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت. السؤال الثاني موضوعه نتائج الإستراتيجية الوطنية للماء. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الراج:

بسم الله الرحمن الرحيم.

إلى جانب سد الوحدة، بالإضافة إلى هاذ المحطة اللي غتشتغل بـ 360 لتر في الثانية، بالإضافة إلى 16 محطة ديال ضخ المياه، لأن غهزو الما من السافلة إلى العالية، بالإضافة إلى 21 خزان و650 كلم من القنوات التي يجب مدها.

إلا أن هذا المشروع المحطة ديال معالجة المياه يعني في مراحل جد متقدمة فيما يخص الأشغال، هاذ المشروع يعني لاقاه عدة عراقيل، وهي ليست مبررات، هي مشكل تعرض الساكنة، وأقول بأن هذا المشكل ديال نزع الملكية هو واقع ميداني مرير وقاسي، ويعد من أهم الإكراهات الأساسية التي تحد أمام المشاريع التنموية المهيكلية، لأنه بالفعل إذا ابغينا أننا نسرعو من المشروع خصنا نلحو مشكل ديال تعرض الساكنة أو مشكل نزع الملكية، وهنا يجب تظافر جهود الجميع، من حكومة، من سلطات، وأيضا من منتخبين باعتبارهم هم الممثلين ديال هاذ الساكنة من أجل توعية الساكنة وتأطيرها لكي لا تقف حجرة عثرة أمام هاذ المشاريع التنموية.

هاذ المشروع، كيف ما قلت، عرف عراقيل اللي ممثلة بالأساس تعرض الساكنة اللي رفضت أنه تمد قنوات اللي كترتبط محطة معالجة المياه إلى جباة تروان باعتبارها أنها انطلاقة اللي غتزد هاذ الساكنة هادي.

هاذ السؤال كان مطروح عندي في شهر يونيو، كانت نسبة الأشغال فقط 10%، الحمد لله استطعنا أننا نتغلبو هاذ المشكل ديال الساكنة، وتم تعويض الساكنة على الأضرار السطحية، والمشروع الآن انتقل من 10% في شهر يونيو إلى 20%، يعني في مراحل جد متقدمة انطلاقا من حل مشكل ديال تعرض الساكنة، واللي غيبقى لنا مشكل آخر اللي هو مشكل نزع الملكية، وكتعرفوا نزع الملكية هي مسطرة جد معقدة، أغلبية الساكنة القروية لا تتوفر على وثائق تثبت الملكية ديال الأراضي اللي ربما تقدر تاخذ وقت طويل، وهنا كنتلمس بالأساس من الناس اللي كيمثلوا.. المنتخبون اللي كيمثلوا الساكنة أنهم يوقفوا معنا على الأقل من أجل توعية الساكنة والحد منها.

على أي، المشروع هو في مراحل متقدمة، ومسطرة نزع الملكية هي مسطرة سارية المفعول، وهي في مراحل أيضا ديال الإعداد ديالها، وتتمناو أن المشروع يرى النور في القريب العاجل.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد طريش:

السيدة الوزيرة المحترمة،

فيما يتعلق بإشكالية نزع الملكية، راه الحكومة ديالكم والدولة راه مكلفة تدير نزع الملكية ماشي المنتخبين، المنتخبين ما عندهم السلطة العليا ولا السلطة التقديرية باش ينتزعوا الأراضي والمغروسات والأشجار من المواطنين

مصادر المياه التقليدية التي هي مصادر سطحية أو جوفية، ولكن نلتجؤو إلى بدائل أخرى التي أصبحت الآن تفرض نفسها في العديد من المناطق، ومنها بالأساس تحلية مياه البحر أو اللجوء إلى إعادة الاستعمال و تجميع المياه المعالجة.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

متى سيجتمع المجلس الوطني الأعلى للماء والمناخ؟

تصنف الموارد المائية بالمغرب من بين الأقل وفرة على الصعيد العالمي، حيث تعد بلادنا من البلدان ذات المعدلات الأدنى للكثافات المتوفرة للفرد، مقارنة مع دول مثل الجزائر، مصر، تونس. وتقدر مؤهلات الموارد المائية الطبيعية بالمغرب بنحو 22 مليار متر مكعب سنويا، أي ما يعادل 700 متر مكعب للفرد سنويا، وهو دون عتبة الإجهاد المائي الذي يقدر بنحو 1000 متر مكعب للفرد سنويا، ويرتقب أن تتراجع هذه النسبة إلى 530 متر مكعب في أفق سنة 2025، نحن على بعد 10 سنوات سيعرف المغرب أزمة الماء.

التزمت في البرنامج الحكومي بحماية الأحواض المائية ومحاربة انجراف التربة وتوُّحُّل السدود بتوافق مع السياسة الوطنية للماء، والتي تهدف إلى التدبير الحماي للتربة والمياه في عالية الأحواض، وحماية حقينة السدود من التوُّحُّل (75 مليون متر مكعب كتضخيم سنويا بسبب توُّحُّل السدود)، وذلك عبر برنامج للتدخل بهم 18 حوض مائي ذو أولوية وبوتيرة سنوية تصل إلى 25 ألف هكتار، أي اليوم مرت على الحكومة 4 سنوات هي 200 ألف هكتار.

أشنو انجزتو، السيدة الوزيرة؟

لذلك.. نعم، السيدة الوزيرة؟ لا التعقيب والسؤال آخر.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد دعيدة:

أيضا تمت المصادقة على التقرير المتعلق بالمخطط الوطني للماء من طرف الهيئة الدائمة للمجلس الأعلى للماء، غير أن المصادقة النهائية على هاذ التقرير ستتم خلال الدورة العاشرة للمجلس الأعلى للماء والمناخ، اللي هاذي مدة هو لم يجتمع في دورته العاشرة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

من أجل رفع العديد من التحديات التي تواجه قطاع الماء بالمغرب، تم سنة 2009 إطلاق الإستراتيجية الوطنية للماء، وكذلك المخطط الوطني للماء.

وسؤالنا السيدة الوزيرة: ما هي نتائج هذه الإستراتيجية والمخطط الوطني؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

أشكر السيد المستشار على هاذ السؤال، إن كانت هناك سياسة أثبتت نجاعتها وفعاليتها ونجاحها هي السياسة الوطنية المائية، اللي الحمد لله المغرب انخرط فيها منذ فجر الاستقلال، واللي اعتمدت بالأساس على التحكم وتعبئة الموارد المائية عن طريق التجهيزات المائية الكبرى.

جاءت الإستراتيجية الوطنية للماء يعني كتوطيد وكتراكم لهاذ السياسة المائية، والتي قدمت أمام أنظار صاحب الجلالة في 2009، واللي كتعتمد على ثلاث دعائم أساسية:

- الدعامة الأولى هو تدبير الطلب، ما ابقاش فقط نتحدثو على العرض، ولكن نعيد النظر في طريقة استهلاك هاذ الطلب، واش طلب معقول، ولا طلب فيه نوع من المبالغة؟

- الدعامة الثانية، من الدرجة الثانية، هي تنمية العرض، أي توفير موارد مائية إضافية لمواكبة الطلب المتزايد؛

- بالإضافة إلى الدعامة الثالثة التي تهدف بالأساس إلى حماية هذا الرصيد المائي الوطني والمحافظة عليه من التلوث، بالإضافة إلى الإستراتيجية الآن هو استكمالها جاء المخطط الوطني للماء اللي هو الآن جاهز، وإن شاء الله سوف يعرض على أنظار المجلس الوطني للماء للبت فيه قبل المصادقة عليه.

هاذ الأهداف الإستراتيجية هي حققت الأهداف ديالها، والا سوف نكون الآن ندبر أزمة على غرار باقي الدول العربية، الحمد لله الآن المغرب يعني يتوفر على أمن مائي، لديه رصيد مائي مهم كافي لسد الحاجيات الآنية وأيضاً على المدى القريب، إلا أنه يجب بطبيعة الحال يعني التحضير للمستقبل، انطلاقاً من المخطط الوطني للماء الذي جاء بعدة تدابير اللي كمتشي في نفس توجه الإستراتيجية، هي تنمية العرض، وتدبير الطلب، والاقتصاد في الماء، وتنوع مصادر التزويد، ما نقاوش فقط نعتمد على

أزمة ماء، أؤكد لكم، السيد المستشار، أن المغرب لن يعرف أزمة ماء إن شاء الله، إلى ما أكفناش مياه السدود والمياه الجوفية، عندنا 3500 كيلومتر من الشواطئ، وهادي نعمة نحسد عليها، والدولة ولا الحكومة قادرة للاستثمار في مجال تحلية المياه لضمان الأمن المائي للمواطنين، ولتوفير الماء الصالح للشرب لجميع المواطنين المغاربة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثالث موضوعه بعض اختلالات البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

السيدة الوزيرة،

أولا، واقيلا لنا الشرف أنا وياك لأنه السؤال الأخير في هاذ الولاية ديال المجلس، إن شاء الله، إن شاء الله. ولنا، كنطلب من الرئيس ما يحاسبنيش على الوقت، لأنه أنا آخر واحد اللي غمضه.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

كما تعلمون، السيدة الوزيرة، يعتبر البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب من الأوراش الكبرى التي منحها المغرب الأولوية، نظرا لارتباط حياة الإنسان بهذه المادة الحيوية.

وانطلق البرنامج سنة 1994، ولم تكن الساكنة المزودة بالماء تتجاوز 14%، لتصل النسبة إلى 94% سنة 2013، مما جعل المغرب ينال تنوعها دوليا واسعا، ولكن الإشكالية المطروحة بحدة، والتي سجلناها في مختلف شكايات ساكنة العالم القروي، هي كون البرنامج لم يستطع إيصال الماء الصالح للشرب لمختلف الدواوير والمنازل، ولم ييسر التزود به، ولم يوزعه بشكل متكافئ على الجميع، بل لا زالت الساكنة تعيش الولايات في تنقلها إلى نقط تواجد الماء، وأتم تعلمون وعورة المسالك في المناطق الجبلية والقروية.

بناء عليه، نسالكم، السيدة الوزيرة:

- ما هو تقييمكم للبرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب؟

ولذلك، ما ابقاتش الكلام الفضايف العام، ابغينا الإجراءات الملموسة، اليوم التدبير انتاع الماء وطريقة تدبير الماء كنعرف في المغرب عدة معيقات وعراقيل، من ضمنها تعدد المتدخلين في هاذ المجال، فمتى سيصبح متدخل واحد من أجل حماية هذه الثروة الوطنية والحفاظ عليها؟

لأن كما سبق لنا أشرنا 2025 سيعرف المغرب أزمة الماء، نتمنى أن لا نصل إلى هاذ المستوى بفضل بطبيعة الحال السياسة والحكمة في تدبير هذه الثروة التي ستصبح نادرة في المستقبل.. واخا غير ما ابغيتش نزيد في الوقت باش تعطيني حتى أنا...

السيد رئيس الجلسة:

وراه عندك 50 ثانية.. واش باقي عندك شي إضافة؟

تفضلي السيدة الوزيرة، لا دابر التدبير أنا، دابر التدبير، السيد المستشار، شوف بنفس العدالة واللي اعطيت للمستشارين كنعطي للوزراء.. نفس.. تفضلي السيدة الوزيرة.. أنا اللي كنسير السيد المستشار، لا، عادلة، عادلة، لا، ما تدبير ملاحظة حتى انت احترم، عندك 50 ثانية زائدة، احترمها. تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة

بالماء:

كنشكر السيد المستشار على إمامه يعني القريب من قطاع الماء، وهذا إن يدل على شيء على الاهتمام الذي يوليئه لهذا القطاع.

أولا، بحسب لهذه الحكومة أنها أخرجت المخطط الوطني للماء إلى الوجود، وهذا يجب الاعتراف به، وما يمكنش ينكرو إلا جاحد.

فيما يتعلق بالمجلس الأعلى للماء والمناخ اللي هو هيئة استشارية وليس له إطلاقا صلاحية الحسم في المخطط الوطني للماء، سوف يبت فيه، عندو غير حق البت فيه، لأن من سيقدر في مصير المخطط الوطني للماء هو المجلس الحكومي الذي سوف يصادق عليه بمرسوم. هاذ الشيء كامل كاين في قانون الماء الذي صودق عليه داخل هذه المؤسسة.

نحن الآن، بتنسيق تام مع رئاسة الحكومة، في الإعداد اللوجستيكي والمادي لهاذ الدورة، وكنعرفوا هاذ الدورة عادة يترأسها صاحب الجلالة، لأن الدورات الأخرى كاملة ترأسها صاحب الجلالة، وبالتالي مكان انعقادها وتاريخ انعقادها يعني يعاد إلى الجهة.. على أي، احنا من الناحية المادية والعلمية راه واجدين، من الناحية أيضا اللوجستيكية راه واجدين، كنحضرو التحضيرات.

نتمنى أنه إن شاء الله في القريب العاجل عند الدخول السياسي يتم عقد هذه الدورة، وسوف بحسب أيضا لهذه الحكومة كونها بعد 13 عام من الجمود أعادت الحياة في هذه الهيئة التشريعية إن شاء الله الاستشارية اللي غادي تبت في المخطط الوطني للماء.

إيصال فردي داخل المنزل ديالو، وهذا الإيصالات الفردية يعني احنا غادين فيها من أجل تشجيع الإيصال الفردي، إلا أنه مشترط فيه أنه المساهمة ديال الجماعات القروية ومساهمة أيضا المواطن بواحد المقدار اللي هو يراعي الدخل ديالو، ثم أيضا ضرورة التوفر على نظام الصرف الصحي، ما كيمكنلش أنا نعطي الماء وكاين مشكل ديال التلوث في الجماعات القروية اللي هو أيضا يشكل أهم العوائق فيما يتعلق بتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة في آخر الجواب ديالك أشرت لمربط الفرس، وهو جتو الماء، صحيح، ولكن جتو حتى للدواور ودرتو لهم حنفية في الوسط، راه ما كاينش، السيد الوزير، الناس باغية الربط الفردي، الربط ملي تشعر بأنه الماء عندها في الدار ديالها، كاين خاصيات ديال المناطق، واش المرا تمشي 3 كيلومتر باش تهمز 2 بريقات ديال الماء اتجي بها، إيوا نرجعو لذاك العهد ديال الحفنة وذاك كي كيقولوا المطفية... إلخ، هذا ماشي حل في الحقيقة، هذا إلى اخسرتو فيه الفلوس، صحيح الماء وصل حتى للدواور، ولكن كيخصو يوصل للديور.

أنا ابغيت ندوش يهود لي الماء من الفوق، ماشي نمشي نجيب السطولة نكهم علي، هذا الإنسان يشعر بهاذ الماء، ويشعر بالأهمية والقيمة ديالو والمجهود اللي دارتو الحكومة إلى كنتو وصلتهو ليه للدار.

أما بهاذ الطريقة راه ماشي صالح، وغادي نمشي أنا 3 كيلومتر باش نشري الماء ونجيبو للدار، راه السيد عندو الجب في الدار ديالو كيشري الكاميون ديال الماء بـ 200 درهم بلا هاذ الصداق كاع كلو، لأنه المشروع مزيان، ولكن للأسف ناقص لو باش توصلوه للناس يستافدوا منو.

هذا هو اعلاش طرحنا هذا السؤال، السؤال كيخصكم تفكروا إلى كان عندكم، لأنه احنا اتصلنا بالمدير ديال المكتب الوطني للماء في المنطقة اللي كهضر عليها، لأنه امشيت زرت، راه كاين دواوير اللي حبسوا هاذ الحنفيات باش ما يديروهمشاي، كاين في تيزطوين، في دوار اولاد عيسى، إحريكاتن، راه حبسوه وداروا معهم الصداق باش يبعدهم من تما، لأنه ماشي حل هذا، تمشي دير لي حنفية بعيدة 4 كيلومتر وتقول لي سير اسقي منها، ماشي حل أبدا.

ولذا، كيخصكم تفكروا جديا باش تعاودوا هاذ الدراسة، تعاود تربطوا للسيد الماء في دارو، يحل سبالة في دارو ويشعر بأنه كاين ذاك الشيء، الحكومة دارت شغلها ووصلت لي الماء، أما تديرو لي في الشرق، ونمشي

- هل هناك في الأفق إجراءات وتدابير بإمكان تحقيق التوزيع المتكافئ للماء على مختلف الدواوير والدور، لتجنب مشاق التنقل حول نقط تمرکز الماء؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم، السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة

بالماء:

السيد المستشار،

بالفعل المغرب حقق عدة مكاسب وتقدم جد مهم في مجال تعميم تزويد الساكنة القروية بالماء الصالحة للشرب، إذ انتقلت نسبة التزويد كما ذكرتو، السيد المستشار، من 14% في 1994 إلى حوالي 94% حاليا، ثم ارتفع أيضا الاستثمار السنوي من 200 مليون درهم إلى مليار درهم سنويا، وهذا كان له وقع جد مهم على الساكنة المحلية، كان له وقع جد مهم على التنمية داخل هاذ المناطق، وأيضا على التنمية البشرية بصفة عامة، وبالخصوص تدرس الفتيات القرويات.

بهاذ المجال هناك بالفعل نسبة التزويد كنعرف واحد النوع ديال الاختلالات، واحد النوع ديال عدم التوازن ما بين الجهات، باقي هناك عمل مهم يجب القيام به، وبالخصوص مواجهة العالم القروي أو ما يصطلح عليه بالعالم القروي العميق اللي لا زالت فيه نسبة التزويد أقل من المعدل السنوي، واللي كيعرف عدة إكراهات كنعرفوها جميعا، هي تشتت الساكنة اللي كتبقى معزولة، الدواور مشتتين، ثم محدودية الموارد المائية المتاحة محليا، ما كتكونش متوفرة لأن مناطق جبلية، ثم أيضا صعوبة التضاريس اللي كيصعب معها مد القنوات في الجبال والمنشآت المائية الكبرى.

إلا أنه بالفعل في إطار عدالة محلية، وفي إطار الحق في الولوج إلى الماء، هناك استثمارات تقدر بـ 4 المليار درهم، استثمرت فيها مليار درهم في إطار عقدة البرنامج ما بين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والدولة اللي توقعت سنة 2015، اللي رصدت واحد الغلاف مالي جد مهم، تقريبا 4 المليار، استهلك منه جزء، وابتقت 3 المليار و 100 مليون درهم، اللي موجهة بالأساس لهاذ المناطق اللي لازال فيها معدل أقل من المعدل السنوي، بتنسيق تام مع مديرية الجماعات المحلية، واللي كنهفد بالأساس إلى تزويد المناطق المعزولة، الدواوير اللي كنعرف واحد التشتت، اللي هناك استثمار يقدر بـ 725 مليون درهم بتنسيق تام مع مديرية الجماعات المحلية.

ثم أيضا إيصال الفردي، الآن أصبح المواطن القروي لا يكتفي فقط بالنافورات اللي أدت الدور ديالها، وأثبتت محدوديتها، المواطن القروي الآن أصبح يلح، وهذا من حقوق انطلاقا من حق دستوري، أنه يتوفر على

المشاريع لأنها مشاريع يعني كتطلب استثمارات جد مهمة، ثم أيضا التكلفة ديال الربط اللي هي 3000 درهم اللي كتشفي لبعض الأحيان على 7 سنين، المواطن يمكن يخلص ذلك 3000 درهم ولا 3500 على 7 سنين، ولكن في بعض الأحيان ثق بي، السيد المستشار، كاي بعض السكان هما اللي كيرفضوا الربط الفردي، ما تيبغيوش، الما احدها وما كيبغيوش يديروا الربط الفردي لأنه عندو بديل، وهاذ البديل كيستهلكوا بطرق اللي هي غير سليمة، واللي قد تشكل مشكل على صحة المواطنين.

على أي هو كان هناك كمشروع من تحويل الربط الجماعي إلى الربط الفردي شريطة الالتزام ببنود الاتفاقيات اللي كتربطها مع الجماعات القروية المعنية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، شكرا السيدان الوزيران، شكرا السيدات والسادة المستشارين على مساهمتكم القيمة معنا في هاته الجلسة.

وننتقل الآن إلى الجلسة المخصصة للتشريع.

عندو هذا ماشي حل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في إطار الرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة

بالماء:

نذكرو الدور ديال النافورات أو الإيصالات الجماعية لأنها أدت الوظيفة ديالها في واحد الوقت اللي كان فيها الناس اللي كنتضرب 5، 6 حتى 10 الكيلومتر يوميا باش تجلب الما.

هاذ النافورات اللي هي أكبر مسافة عن طريق ساكنة 500 مترو ماشي 3 الكيلومتر، ولكن الآن الوعي لدى المواطن القروي راه ارقى، ولي حتى هو كيطالب من حقو بالإيصالات الفردية كباقي المواطنين المغاربة.

هاذ الإيصالات الفردية راه كايين اتفاقية مع الجماعات المعنية بأنها شريطة توفر على 50% من التمويل، ما يمكنش المكتب الوطني بوحده يمول هاذ